



البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل
مصرف اليمن البحرين الشامل
(شركة مساهمة يمنية مغلقة)
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م



المحتويات

الصفحة

تقرير مدقق الحسابات المستقل.....	(أ-ج)
بيان المركز المالي.....	١
بيان الدخل.....	٢
بيان التغيرات في حقوق الملكية.....	٣
بيان التدفقات النقدية.....	٤
بيان مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض الحسن.....	٦
إيضاحات حول البيانات المالية.....	٧



تقرير مدقق الحسابات المستقل

تدقيق. ضرائب. استشارات
جرائد ثورنتون يمن
شارع الجزائر
صنعاء - الجمهورية اليمنية
ص.ب: ١٨٠٤٥
هاتف: ٩٦٧-١-٤٦٥٠٢٤/٥
فاكس: ٩٦٧-١-٤٦٥٠٢٦
www.gtyemen.com

إلى: السادة المساهمين
مصرف اليمن البحرين الشامل
(شركة مساهمة يمنية مغلقة)
صنعاء - الجمهورية اليمنية

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية المرفقة لمصرف اليمن البحرين الشامل (شركة مساهمة يمنية مغلقة) (المصرف) والمكونة من بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م، وكلاً من بيان الدخل، وبيان التغيرات في حقوق الملكية، وبيان التدفقات النقدية، وبيان مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض الحسن للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص حول السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التوضيحية الأخرى (١-٥٠). إن إعداد هذه البيانات المالية والتزام المصرف بالعمل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي اليمني هو من مسؤولية الإدارة. إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه البيانات المالية استناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها.

لقد تمت أعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. وتتطلب هذه المعايير أن نقوم بتخطيط وتنفيذ عملية التدقيق من أجل الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية لا تحتوي على تحريفات جوهرية.

تشتمل أعمال التدقيق على فحص اختباري للمستندات المؤيدة للمبالغ والإفصاحات الواردة في البيانات المالية، كما تشتمل على تقييم للمبادئ المحاسبية المتبعة والتقييمات الهامة التي استندت إليها الإدارة وكذلك تقييم العرض العام للبيانات المالية.

وفي اعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها تعد كافية وملائمة لتكون أساساً معقولاً لرأينا المتحفظ.

أساس الرأي المتحفظ

لم تقم إدارة المصرف بإثبات قيمة الانخفاض لبعض الاستثمارات المالية المتاحة للبيع بمبلغ وقدره ٤٥٨,٧٠٥,٦٨٩ ريال يمني وذلك كما هو مبين في الإيضاح رقم (١,١٥) من الإيضاحات المرفقة للبيانات المالية وذلك بموجب تعليمات البنك المركزي اليمني، وبالتالي فإن صافي أرباح العام وحقوق الملكية يظهران بأكبر مما يجب بمبلغ وقدره ٤٥٨,٧٠٥,٦٨٩ ريال يمني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م.

الرأي المتحفظ

في رأينا، باستثناء التأثيرات المحتملة كما هو موضح في فقرة أساس الرأي المتحفظ، فإن البيانات المالية تعطي صورة صادقة وعادلة من كافة النواحي الجوهرية، للمركز المالي لمصرف اليمن البحرين الشامل كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م ولنتائج عملياته وتدقيقاته النقدية، والتغيرات في حقوق الملكية، ومصادر واستخدامات أموال صندوق القرض الحسن عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ، وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ووفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة حسب ما تقرره هيئة الرقابة الشرعية للمصرف والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي اليمني والقوانين والتعليمات المحلية ذات العلاقة.

تابع تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى: السادة المساهمين
مصرف اليمن البحريين الشامل
(شركة مساهمة يمنية مغلقة)

فقرات تأكيديه

نوجه الاهتمام إلى ما يلي:

١. ما ورد في الإيضاح رقم (٤٨) من الإيضاحات المرفقة للبيانات المالية، والخاص بالأزمة السياسية والوضع الاقتصادي والأحداث الأمنية الجارية في الجمهورية اليمنية حيث يشير ذلك إلى وجود حالة من عدم اليقين من إمكانية تحسن الأوضاع السياسية والتي قد تؤثر على قدرة المصرف على الاستمرار في مزاوله نشاطه في ظل استمرارية هذه الأوضاع. لا يعد رأينا متحفظاً في هذا الأمر.
٢. ما ورد في الإيضاح رقم (٢٠٧) الفقرة (ج) من الإيضاحات المرفقة للبيانات المالية، والذي يشير إلى مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية وأثرها على مراكز العملات الأجنبية الهامة، حيث التزم المصرف بسعر الإقفال الصادر من البنك المركزي اليمني في إثبات المعاملات بالعملات الأجنبية خلال العام وكذا في تقييم الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م. لا يعد رأينا متحفظاً في هذا الأمر.

أمر آخر

نود الإشارة إلى تعميم البنك المركزي اليمني رقم (٣٤٠٧) الصادر بتاريخ ٢٧ أغسطس ٢٠٢٠م بشأن تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم (٣٠) انخفاض القيمة والخسائر الائتمانية والالتزامات ذات المخاطر العالية والذي يقضي فيه بتأجيل تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم (٣٠) بحيث يطبق المعيار ابتداءً من ١ يناير ٢٠٢١م.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

باستثناء ما تم ذكره في فقرة أساس الرأي المتحفظ، فلقد حصلنا من الإدارة على البيانات والإيضاحات التي رأيناها لازمة لأغراض التدقيق، ويمسك المصرف بسجلات وحسابات منتظمة، كما أن البيانات المالية المرفقة متفقة مع ما هو وارد بتلك السجلات. كما لم يرد إلى علمنا وجود أي مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية اليمني رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧م وتعديلاته أو للنظام الأساسي للمصرف أو قانون المصارف الإسلامية رقم (٢١) لسنة ١٩٩٦م والمعدل بالقانون رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٩م أو قانون البنوك رقم (٣٨) لسنة ١٩٩٨م أو تعليمات البنك المركزي اليمني خلال العام، بشكل قد يكون له تأثير جوهري على نتائج أعمال المصرف أو مركزه المالي فيما عدا مخالفة المصرف لقانون البنوك رقم (٣٨) لسنة ١٩٩٨م المادة (٢٢) والخاص بالمدة المسموح بها لحيازة الأصول التي آلت ملكيتها للمصرف بحد أقصى خمس سنوات حيث توجد مباني وأراضي مملوكة للمصرف (أصول آلت ملكيتها للمصرف) ولكنها لم تستخدم لأغراض النشاط الجاري ولم يتم استخدامها في مزاوله الأنشطة الاستثمارية للمصرف.



صنعا - الجمهورية اليمنية
٢٧ أبريل ٢٠٢١م

بيان المركز المالي

إيضاحات		٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م	٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م
		الف ريال يمني	الف ريال يمني
الأصول			
٩	تقديية بالصندوق وأرصدة الاحتياطي لدى البنك المركزي اليمني	٢٠,٠٢٠,٦٢٦	١٧,٠٤٠,٩٧٠
١٠	أرصدة لدى البنوك والمصارف والمؤسسات المالية	٣٥,٧٥٢,٥٠٤	٢٤,٤١٦,٢٥٦
١١	عقود تمويل عمليات المراجعة والإستصناع	٢,٤٦٤,٢٢٧	٢,٩٢٠,٢٣١
١٣	إجارة منتهية بالتملك	١٩,٩٥٧	١١٨,٧١٨
١٤	استثمارات في صكوك إسلامية	-	-
١٥	استثمارات مالية	١,٣٣٨,٢٦٤	١,٣٣٧,٥٦٦
١٦	استثمارات عقارية	٩٧٩,٣٧٦	١,٢٣٦,٨١٠
١٧	القرض الحسن	-	-
١٨	استثمارات في شركات تابعة	٥٠٠,٠٠٠	١,٦٠١,٦٤١
١٩	أرصدة مدينة وأصول أخرى	٢,٢٤١,٦٨٦	٢,١٠٣,٠٢٩
٢١	ممتلكات ومعدات	٢,٥٠٤,٦٩٢	٢,٢٥٥,٥٥٠
	إجمالي الأصول	٦٥,٨٢١,٣٣٢	٥٣,٠٣٠,٧٧١
الالتزامات وحقوق أصحاب الاستثمار وحقوق الملكية			
الالتزامات			
٢٢	أرصدة مستحقة للبنوك والمصارف والمؤسسات المالية	٣,٥٦٣,٣٩٢	٣,٤٩٥,٥٣٥
٢٣	حسابات جارية وودائع أخرى	٣٨,٨٤٦,٠١٧	٢٧,٤٦٤,٩٥١
٢٤	أرصدة دائنة والتزامات أخرى	٢,٨٢٦,٨٧٤	٢,١٦٠,٤٥٠
٢٥	مخصصات أخرى	٤٧,٤٦٥	٤٧,١٣١
	إجمالي الالتزامات	٤٥,٢٨٣,٧٤٨	٣٣,١٦٨,٠٦٧
٢٦	حقوق أصحاب حسابات الإستثمارات المطلقة والإدخار	١٢,٦٨٣,١٧٧	١٣,٥٩١,٨٨٧
حقوق الملكية			
٢٧	رأس المال المدفوع	٦,٠٠٠,٠٠٠	٦,٠٠٠,٠٠٠
٢٨	احتياطي قانوني	٤٥٥,٠٢٢	٢١٠,٩٨٧
٢٩	احتياطي القيمة العادلة	-	٤٣,٣١٣
	أرباح مرحلة	١,٣٩٩,٣٨٥	١٦,٥١٧
	إجمالي حقوق الملكية	٧,٨٥٤,٤٠٧	٦,٢٧٠,٨١٧
	إجمالي الالتزامات وحقوق أصحاب الاستثمار وحقوق الملكية	٦٥,٨٢١,٣٣٢	٥٣,٠٣٠,٧٧١
٣٠	التزامات عرضية وارتباطات	٤,٧٤٦,٤٨٢	٤,٦٨٧,٩٨٦

رئيس مجلس الإدارة

أحمد أبو بكر بلزعه

المدير العام

أ/ سعيد محمد يام

المدير المالي

أ/ خالد عبدالوهاب الورد



بيان الدخل

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

إيضاحات	٢٠٢٠ م ألف ريال يمني	٢٠١٩ م ألف ريال يمني
إيرادات تمويل عمليات عقود المراجعة والإستصناع	٣١ ٣١٩,٨٤٨	٣١٢,٧٤٦
إيرادات من الإستثمارات المشتركة الأخرى	٣٢ ١٨٧,٦٠٠	١٠٩,٩٦٧
	٥٠٧,٤٤٨	٤٢٢,٧١٣
يخصم: عائد أصحاب حسابات الإستثمارات المطلقة والإدخار	٣٣ (٣٧٦,٤٨٧)	(٢٧٩,٣٤٨)
نصيب المصرف من إيرادات المراجعات والإستثمارات المشتركة	١٣٠,٩٦١	١٤٣,٣٦٥
إيرادات رسوم وعمولات	٣٤ ٥١١,٥٣٣	٤٤٨,١٠٣
يخصم: مصروفات ورسوم وعمولات	(٦٠,٣٣٠)	(٥٠,٣٣٧)
صافي إيرادات رسوم وعمولات	٤٥١,٢٠٣	٣٩٧,٧٦٦
أرباح عمليات النقد الأجنبي	٣٥ ٣,٧٨٣,٥٤٨	١,٥٤١,٢٤٩
إيرادات عمليات أخرى	٣٦ ٧٦,٣٢٨	٨٦,٣٥٧
إجمالي الدخل التشغيلي	٤,٤٤٢,٠٤٠	٢,١٦٨,٧٣٧
يخصم:		
مخصصات	٣٧ (٣٣٤)	(٥٨,٧٧٨)
تكاليف الموظفين	٣٨ (١,٠٧١,١٣٢)	(٩٠٠,٧٣٥)
إهلاكات ممتلكات ومعدات	٢١ (١٠٠,١٧٦)	(١١٨,٧٦٧)
مصروفات أخرى	٣٩ (١,٢٣٩,٢٦٩)	(١,٠٧٨,٠٨٩)
صافي ربح العام قبل الضرائب	٢,٠٣١,١٢٩	١٢,٣٦٨
يخصم: ضرائب الدخل عن العام	(٤٠٤,٢٢٦)	(٢,٩٣٠)
صافي ربح العام بعد الضرائب	١,٦٢٦,٩٠٣	٩,٤٣٨
عائد السهم من صافي ربح العام	٤٠ ٢٧١,١٥	١,٥٧

رئيس مجلس الإدارة
أحمد أبو بكر بلاذع

المدير العام
أحمد محمد بلاذع

المدير المالي
أخالة عبدالوهاب الورد



بيان التغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

الإجمالي ألف ريال يمني	أرباح مرحلة ألف ريال يمني	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات العقارية		احتياطي قانوني ألف ريال يمني	رأس المال المدفوع ألف ريال يمني	
		ألف ريال يمني	ألف ريال يمني			
٦,٢٧٠,٨١٧	١٦,٥١٧	٤٣,٣١٣	٢١٠,٩٨٧	٦,٠٠٠,٠٠٠		الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٠ م
١,٦٢٦,٩٠٣	١,٦٢٦,٩٠٣	-	-	-	-	صافي ربح العام
(٤٣,٣١٣)	-	(٤٣,٣١٣)	-	-	-	اقفال احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات
-	(٢٤٤,٠٣٥)	-	٢٤٤,٠٣٥	-	-	المحول للاحتياطي القانوني
٧,٨٥٤,٤٠٧	١,٣٩٩,٣٨٥	-	٤٥٥,٠٢٢	٦,٠٠٠,٠٠٠		الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م
٦,٢٦١,٣٧٩	٨,٤٩٥	٤٣,٣١٣	٢٠٩,٥٧١	٦,٠٠٠,٠٠٠		الرصيد في ١ يناير ٢٠١٩ م
٩,٤٣٨	٩,٤٣٨	-	-	-	-	صافي ربح العام
-	(١,٤١٦)	-	١,٤١٦	-	-	المحول للاحتياطي القانوني
٦,٢٧٠,٨١٧	١٦,٥١٧	٤٣,٣١٣	٢١٠,٩٨٧	٦,٠٠٠,٠٠٠		الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م

رئيس مجلس الإدارة



أ/ أحمد أبو بكر بلارعه

المدير العام



أ/ سعيد محمد بلارعه

المدير المالي



أ/ خالد عبدالوهاب الورد



بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

٢٠١٩ م ألف ريال يمني	٢٠٢٠ م ألف ريال يمني	إيضاحات
-------------------------	-------------------------	---------

التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل

١٢,٣٦٨	٢,٠٣١,١٢٩	صافي ربح العام قبل الضرائب
		تعديلات على:
١١٨,٧٦٧	١٠٠,١٧٦	٢١ إهلاك ممتلكات ومعدات
٥٨,٧٧٨	٣٣٤	٣٧ مخصصات محملة على بيان الدخل
-	(٤٣,٣١٣)	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات العقارية
(٧,١٦٨)	٤,١٠٣	٢٠ فروق إعادة ترجمة أرصدة المخصصات بالعملة الأجنبية
(٢٤,٠٤٨)	-	٣٦ مخصصات إنتفي الغرض منها
-	(١,٧٤١,٢٦٣)	المستخدم من المخصصات
(٤,٨٣٩)	(٦,٨٥٦)	صافي أرباح بيع ممتلكات ومعدات
٢٧٩,٣٤٨	٣٧٦,٤٨٧	٣٣ عائد أصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة والإدخار
٤٣٣,٢٠٦	٧٢٠,٧٩٧	أرباح التشغيل قبل التغيرات في رأس المال العامل

التغير في:

(٦٠,٣٣٣)	(٦٩٩,٧١٨)	أرصدة لدى البنك المركزي اليمني في إطار نسبة الاحتياطي
(٣٣,٦٥٤)	١,٦٢١,٨٤٥	عقود تمويل عمليات المراتبات والإستصناع
-	-	القرض الحسن
٧٨٧,٤٨٢	٣٨٢,٦٦٢	الأرصدة المدينة والأصول الأخرى
(٢,٦٧٤,٠٢٤)	١١,٣٨١,٠٦٦	الحسابات الجارية والودائع الأخرى
(٨٠,٤٦٨)	٢٦٥,١٢٨	الأرصدة الدائنة والالتزامات الأخرى
(١,٦٢٧,٧٩١)	١٢,٩٥٠,٩٨٣	النقد المتولد من العمليات التشغيلية

ضرائب الدخل المسددة

(٢,٧٤٨)	(٢,٩٣٠)	صافي التدفقات النقدية المتاحة من (المستخدمة في) أنشطة التشغيل (١)
(١,٦٣٠,٥٣٩)	١٣,٦٦٨,٨٥٠	

التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار

٧٠٠,٠٠٠	١,١٠١,٦٤١	التغير في الاستثمارات في الشركات التابعة
-	٤٩,٣٠٢	التغير في الاستثمارات المالية
١,٠٠٠,٠٠٠	-	التغير في الصكوك الإسلامية
٢٩٢,٩٦٣	٩٨,٧٦١	التغير في إجارة منتهية بالتمليك
١,٢٢٥,٧٩٣	٢٥٧,٤٣٤	التغير في الاستثمارات العقارية
٥٠٠,٥٠٠	-	التغير في الودائع الاستثمارية استحقاق أكثر من ثلاثة أشهر
(٥٩٤,١٢٣)	(٣٥٠,٦٣٢)	٢١ مدفوعات نقدية لشراء ممتلكات ومعدات
٥,١٩٢	٨,١٧٠	متحصلات نقدية من بيع ممتلكات ومعدات
٣,١٣٠,٣٢٥	١,١٦٤,٦٧٦	صافي التدفقات النقدية المتاحة من أنشطة الاستثمار (٢)

رئيس مجلس الإدارة

أحمد أنه بكر بازعه

المدير العام

أسعد محمد باقر

المدير المالي

أ/ خالد عبد الوهاب الورد



تابع بيان التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

إيضاحات	٢٠٢٠ م ألف ريال يمني	٢٠١٩ م ألف ريال يمني
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل		
التغير في حقوق حسابات الاستثمار المطلقة والادخار	(٩٠٨,٧١٠)	١,٢٣٢,٢٠٦
التغير في أرصدة مستحقة للبنوك والمصارف والمؤسسات المالية	٦٧,٨٥٧	(٥٣٠,٠٦٦)
توزيعات الأرباح المدفوعة للمساهمين	(٣٧٦,٤٨٧)	(٢٧٩,٣٤٨)
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) من أنشطة التمويل (٣)	(١,٢١٧,٣٤٠)	٤٢٢,٧٩٢
صافي التغير في النقدية وما في حكمها (٣+٢+١)	١٣,٦١٦,١٨٦	١,٩٢٢,٥٧٨
رصيد النقدية وما في حكمها في بداية العام	٣٧,٨٠٥,٧٥٥	٣٥,٨٨٣,١٧٧
رصيد النقدية وما في حكمها في نهاية العام	٥١,٤٢١,٩٤١	٣٧,٨٠٥,٧٥٥
وتتمثل النقدية وما في حكمها في نهاية العام فيما يلي:		
نقدية بالصندوق وأرصدة الاحتياطي لدى البنك المركزي اليمني	٩	١٧,٠٤٠,٩٧٠
أرصدة لدى البنوك والمصارف والمؤسسات المالية	١٠	٢٤,٤١٦,٢٥٦
	٥٥,٧٧٣,١٣٠	٤١,٤٥٧,٢٢٦
بخضم:		
احتياطي إلزامي لدى البنك المركزي اليمني	(٤,٣٠١,١٣٩)	(٣,٦٠١,٤٢١)
ودائع استثمارية تستحق خلال فترة أكثر من ثلاثة أشهر	(٥٠,٠٥٠)	(٥٠,٠٥٠)
	٥١,٤٢١,٩٤١	٣٧,٨٠٥,٧٥٥

رئيس مجلس الإدارة



أ/ أحمد آية بكر بلزهراني

المدير العام



أ/ سعيد محمد بلال

المدير المالي



أ/ خالد عبدالوهاب الورد



بيان مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض الحسن للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

٢٠١٩ م ألف ريال يمني	٢٠٢٠ م ألف ريال يمني	إيضاحات
١٠١,٨٥٢	١٠١,٨٥٢	رصيد أول العام وتتمثل في قروض مستخدمة قائمة
-	-	يضاف: مصادر أموال الصندوق
-	-	المحول من الحسابات الجارية للعملاء
١٠١,٨٥٢	١٠١,٨٥٢	قروض ممنوحة للبنوك والمصارف والمؤسسات المالية
-	-	يخصم: استخدامات أموال الصندوق
١٠١,٨٥٢	١٠١,٨٥٢	المسدد إلى الحسابات الجارية للعملاء
-	-	رصيد آخر العام
(١٠١,٨٥٢)	(١٠١,٨٥٢)	مخصص صندوق القرض الحسن
-	-	

وفيما يلي بيان يوضح حركة مخصص صندوق القرض الحسن:

١٠١,٨٥٢	١٠١,٨٥٢	رصيد المخصص في بداية العام
-	-	٣٧ يضاف: المكون خلال العام
١٠١,٨٥٢	١٠١,٨٥٢	رصيد المخصص في نهاية العام

رئيس مجلس الإدارة
أحمد أبو بكر بلذعه

المدير العام
السيد محمد يونس

المدير المالي
أ/ خالد عبدالوهاب الورد

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م

١. طبيعة النشاط

تأسس مصرف اليمن البحرين الشامل (شركة مساهمة يمنية مغلقة) بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠٠٢م، هذا ويزاول المصرف نشاطه المصرفي في الجمهورية اليمنية عن طريق مركزه الرئيسي بمدينة صنعاء - شارع الستين وفروعه الموجودة في مدن صنعاء (شعوب، شارع تعز، حده) وعدن والشيخ عثمان والمكلا والحديدة وتعز وسيئون ومأرب، وبياصر المصرف أعمال التمويل والاستثمار والخدمات المصرفية وفقاً للشرعية الإسلامية.

ويقوم المصرف على وجه الخصوص بالأنشطة التجارية التالية:

- فتح الحسابات الجارية.
- فتح حسابات الإستثمار المطلقة ودمجها مع تلك المملوكة للمصرف وإستثمارها وفقاً لأحكام الشرعية الإسلامية.
- إدارة وإستثمار أموال الأطراف الأخرى بصفته وكلياً مقابل رسوم ثابتة أو بصفته مضارباً في أنشطة مصرفية أخرى لا تخالف أحكام الشرعية الإسلامية.
- يمارس الأنشطة الصناعية والأعمال التجارية والزراعية،.. إلخ، إما بصورة مباشرة أو من خلال الشركات التي قد ينشئها المصرف أو الشركات التي يجوز للمصرف شراء أسهم فيها.
- تأجير وشراء الأراضي وبناء المباني وتأجيرها.
- التعامل بالنقد الأجنبي وعمليات الصرافة.

٢. أسس إعداد البيانات المالية

١.٢ بيان الإلتزام

تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) ووفقاً لأحكام ومبادئ الشرعية الإسلامية حسب ما تقرره هيئة الرقابة الشرعية للمصرف والتعليقات الصادرة عن البنك المركزي اليمني والقوانين والتعليمات المحلية ذات العلاقة.

تم اعتماد البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م من قبل مجلس إدارة المصرف وذلك بتاريخ ٢٧ أبريل ٢٠٢١م (إيضاح رقم ٥٠).

خلال العام ٢٠٢٠م لم يتم إصدار أي إجراءات تنظيمية عن البنك المركزي اليمني بخصوص وباء كورونا (كوفيد-١٩). كما أن إدارة المصرف ترى بأنه لا يوجد حتى أي أثر جوهري أو تقدير كمي للأثار المحتملة على البيانات المالية المستقبلية.

٢.٢ أسس الإعداد

يتم إعداد البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الاستثمارات المحتفظ بها بغرض المتاجرة والمصنفة كاستثمارات مالية متاحة للبيع وكذا الاستثمارات العقارية والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة.

٣,٢ العملة الوظيفية

تم إعداد وعرض البيانات المالية للمصرف بالريال اليمني (العملة الوظيفية للمصرف) وهي العملة التي تتم معظم المعاملات التجارية بها والمقربة إلى أقرب ألف ريال يمني (إلا إذا أشير لخال ذلك).

٤,٢ التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة

إن إعداد البيانات المالية يتطلب من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وإفتراضات ذات أثر في تطبيق السياسات وكذا على أرصدة الأصول والالتزامات المالية في تاريخ البيانات المالية، وكذلك على قيم الإيرادات والمصروفات وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

وتخضع التقديرات وما يتعلق بها من إفتراضات للمراجعة بصورة مستمرة، كما يتم إثبات التغييرات في التقديرات المحاسبية في الفترة التي حدث فيها التغيير وفي أية فترات مستقبلية تتأثر بذلك التغيير.

إن المعلومات المتعلقة بالأحكام والتقديرات الهامة والمطبقة بالسياسات المحاسبية والتي لها تأثير هام على الأرصدة تظهر بالبيانات المالية بالإيضاحات رقم (٥,٣، ٧,٣، ٨,٣، ٩,٣، ١٢,٣، ١١، ١٣، ١٥، ١٦، ١٩، ٢١، ٢٤).

وفيما يلي الإفتراضات والتقديرات المحاسبية الهامة والمتبعة من قبل إدارة المصرف في إعداد هذه البيانات المالية:

١,٤,٢ مبدأ الاستمرارية

قامت الإدارة بعمل تقييم لقدرة المصرف على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية وهي مقتنعة بأن المصرف لديه المصادر للاستمرار في أعماله في المستقبل المنظور. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة تتخذ التدابير اللازمة لدعم استمرارية المصرف. ولذلك، تم إعداد البيانات المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

٢,٤,٢ تصنيف الإستثمارات

خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمصرف، تقرر الإدارة عند شراء أي إستثمار إما بتصنيفه كأدوات إستثمار في ديون وتظهر بالقيمة العادلة من خلال المساهمة أو بالتكلفة المضافة، أو تقرر تصنيفه كأدوات إستثمار في حقوق الملكية وتظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. يعكس تصنيف كل إستثمار نية الإدارة تجاه هذا الإستثمار ويخضع كل إستثمار لمعاملة محاسبية مختلفة بناءً على تصنيفه (راجع إيضاح ٣-٣).

٣,٤,٢ مخصص إنخفاض قيمة الأصول

يمارس المصرف حكمه في تقدير مخصص الإنخفاض في قيمة الأصول المالية، وقد تم عرض منهجية تقدير الإنخفاض ضمن سياسة إنخفاض قيمة الأصول المالية والأصول غير المالية والمبينة في السياسات المحاسبية الهامة أدناه.

٤,٤,٢ الانخفاض في قيمة استثمارات مالية

• استثمار في أدوات حقوق الملكية

تعامل الاستثمارات في أسهم حقوق الملكية المتاحة للبيع كمضمحلة عندما يكون هناك إنخفاض هام أو طويل الأمد (فرضي) في القيمة العادلة أدنى من تكلفتها أو إذا وجد دليل موضوعي آخر يثبت الاضمحلال، بالإضافة إلى ذلك، تقوم إدارة المصرف بتقييم عوامل أخرى بما في ذلك التقلبات الاعتيادية في سعر السهم لأسهم حقوق الملكية المسعرة والتدفقات النقدية المستقبلية وعوامل حساب القيمة الحالية لأسهم حقوق الملكية غير المسعرة.

• استثمار في أدوات دين نقدي وغير نقدي

تثبت تلك الاستثمارات عند الاقتناء بالتكلفة، وفي تاريخ القوائم المالية يتم تقييمها بالقيمة العادلة ويتم تحميل الفروق على بيان الدخل أو بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية وفقاً لنموذج الأعمال وخصائص التدفقات النقدية وبما يتماشى مع عقود التمويل الإسلامية.

٥,٤,٢ تقييم استثمارات أسهم حقوق الملكية الخاصة والاستثمارات العقارية غير المسعرة

يستند تقييم الاستثمارات المذكورة أعلاه عادةً إلى إحدى الطرق التالية:

- تقييم من قبل مثنين مستقلين خارجيين؛
- أحدث معاملات بالسوق دون شروط تفضيلية؛
- القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى مماثلة لها بصورة أساسية؛
- القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بالمعدلات الحالية لأدوات تحمل نفس الشروط وخصائص المخاطر؛
- نماذج تقييم أخرى.

تحدد إدارة المصرف تقنيات التقييم على أساس دوري ويفحص صلاحيتها إما باستخدام أسعار معاملات السوق الحالية الجديرة بالملاحظة لنفس الأداء أو بيانات أخرى متوفرة في السوق جديرة بالملاحظة.

٦,٤,٢ الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات

يتم احتساب الإهلاك لتوزيع تكلفة الممتلكات والمعدات على أساس العمر الإنتاجي المقدر.

٧,٤,٢ نسب إستهلاك أصول الإجارة المنتهية بالتملك

يتم احتساب الإهلاك لتوزيع تكلفة أصول الإجارة المنتهية بالتملك على أساس العمر الإنتاجي المقدر أو مدة عقد الإيجار أيهما أقل.

٣. أهم السياسات المحاسبية المتبعة

فيما يلي عرض للسياسات المحاسبية الهامة والتي تم تطبيقها عند إعداد هذه البيانات المالية. تم تطبيق هذه السياسات المحاسبية بانتظام من قبل المصرف ومتناسقة مع تلك السياسات المحاسبية التي تم تطبيقها في العام الماضي، باستثناء تلك التغييرات الناتجة من مراجعة أو إصدار معايير جديدة من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

المعايير المحاسبية الجديدة وتفسيراتها

١. المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة التي يسري مفعولها من ١ يناير ٢٠٢٠م

خلال السنة طبق المصرف المعايير والتعديلات على المعايير التالية في إعداد هذه البيانات المالية. لم ينتج عن تطبيق المعايير والتعديلات على المعايير التالية تغييرات في صافي ربح أو حقوق ملكية المصرف المعلن عنها سابقاً.

• معيار المحاسبة المالية رقم (٣٠): انخفاض القيمة والخسائر الائتمانية والالتزامات ذات المخاطر العالية

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالية رقم (٣٠) حول انخفاض القيمة والخسائر الائتمانية والالتزامات ذات المخاطر العالية في سنة ٢٠١٧م. يهدف هذا المعيار إلى وضع المبادئ الخاصة بإعداد تقارير محاسبية ومالية حول انخفاض القيمة والخسائر الائتمانية لمختلف الموجودات الإسلامية التمويلية والاستثمارية وبعض الموجودات الأخرى للمؤسسات المالية الإسلامية (المؤسسات) وتكوين مخصصات مقابل الالتزامات ذات المخاطر العالية من أجل تمكين مستخدمي البيانات المالية على وجه الخصوص من تقييم المبالغ الخاصة بالتدفقات النقدية المستقبلية ذات الصلة بتلك الموجودات والمعاملات وتوقيتها والشكوك حولها بصورة عادلة. سيحل معيار المحاسبة المالية رقم (٣٠) محل معيار المحاسبة المالية رقم (١١) الخاص بالمخصصات والاحتياطيات، وأجزاء من معيار المحاسبة المالية رقم (٢٥) حول الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المالية المماثلة فيما يتعلق بانخفاض القيمة.

يصنف معيار المحاسبة المالية رقم (٣٠) الموجودات والتعرضات للمخاطر إلى ثلاث فئات إستناداً إلى طبيعة المخاطر التي تنطوي عليها (مثل مخاطر الائتمان والمخاطر الأخرى) ويحدد ثلاث طرق لتقييم خسائر كل فئة من فئات هذه الموجودات (١) طريقة الخسائر الائتمانية (٢) طريقة صافي القيمة القابلة للتحقق (٣) طريقة انخفاض القيمة.

بتاريخ ٢٧ أغسطس ٢٠٢٠م أصدر البنك المركزي اليمني تعميم رقم (٣٤٠٧) بتأجيل تطبيق المعيار رقم (٣٠) انخفاض القيمة والخسائر الائتمانية والالتزامات ذات المخاطر العالية إلى بداية العام ٢٠٢١م.

• معيار المحاسبة المالية رقم (٣١) وكالة الاستثمار بالاعتماد

قام المصرف بتطبيق معيار المحاسبة المالي رقم (٣١) كما صدر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢٠م. يستخدم المصرف هيكل الوكالة لجمع الأموال من سوق ما بين البنوك ومن العملاء، وتدرج هذه الأموال ضمن بند الإيداعات من المؤسسات المالية والمؤسسات غير المالية والأفراد على التوالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م.

بعد تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم (٣١)، فإن جميع الأموال الجديدة التي تم جمعها باستخدام هيكل الوكالة والتي يطلق عليها معاً "صندوق الوكالة"، يتم مزجها مع صناديق أموال المصرف بناء على اتفاقية المضاربة الرئيسية. يتم استثمار مجموعة الأموال الممزوجة هذه في مجموعات مشتركة من الأصول وبالطريقة التي يراها المصرف مناسبة، وبدون وضع أي قيود على مكان وكيفية والغرض من استثمار هذه الأموال. يتم إدراج صندوق الوكالة ضمن حقوق أصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة والادخار، ويتم تسجيل الأرباح المدفوعة على هذه العقود ضمن بند العائد على حقوق أصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة والادخار.

وفقاً للأحكام الانتقالية لمعيار المحاسبة المالي رقم (٣١)، قد تختار المنشأة عدم تطبيق هذا المعيار على المعاملات التي تم تنفيذها فعلاً قبل تاريخ ١ يناير ٢٠٢٠م والتي لها فترات استحقاق تعاقدية أصلية قبل ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م. بالرغم من ذلك، فقد أختار المصرف تطبيق المعيار على جميع المعاملات القائمة إلى بداية العام ٢٠٢١م.

• معيار المحاسبة المالية رقم (٣٣) الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة

معيار المحاسبة المالي رقم (٣٣) الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة فعال من فترة البيانات المالية السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢١م. طبق المصرف معيار المحاسبة المالي رقم (٣٣) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢٠م. المعيار قابل للتطبيق بأثر رجعي. بالرغم من ذلك فإن الأثر المتراكم، إن وجد، المنسوب لحقوق الملكية، وحقوق أصحاب الاستثمارات المطلقة والادخار المتعلقة بفترة سابقة، سيتم تعديله مع القيمة العادلة للاستثمارات المتعلقة بالموجودات الممولة من قبل فئة أصحاب المصلحة ذات الصلة.

إن تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم (٣٣) أدى إلى تغييرات في السياسات المحاسبية المتعلقة، باحتساب، وتصنيف، وقياس الاستثمارات في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة، وبالرغم من ذلك، لم يكن لتطبيق معيار المحاسبة المالي رقم (٣٣) أي أثر جوهري على أي مبالغ معلنه سابقاً في البيانات المالية للمصرف للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م.

فيما يلي تفاصيل السياسات المالية المحددة لمعيار المحاسبة المالي رقم (٣٣) المطبقة في الفترة الحالية:

١. التغييرات في السياسات المحاسبية

• الفئات والتصنيف

يحتوي معيار المحاسبة المالي رقم (٣٣) على منهجية تصنيف وقياس للصكوك والأسهم والأدوات المماثلة، والتي تعكس نموذج العمل الذي تدار فيه مثل هذه الاستثمارات، وخصائص التدفقات النقدية المعنية. بموجب هذا المعيار، يجب تصنيف كل استثمار على أنه استثمار في:

- أ. أدوات حقوق ملكية
- ب. أدوات الدين، بما في ذلك:
 ١. أدوات دين نقدية.
 ٢. أدوات دين غير نقدية.
- ج. أدوات استثمارية أخرى

مالم يتم ممارسات خيارات الاحتساب المبدئية غير القابلة للنقض المنصوص عليها في الفقرة رقم ١٠ من المعيار، يجب على المؤسسة تصنيف الاستثمارات كما يتم قياسها لاحقاً إما (١) بالتكلفة المطفأة (فيما عدا أدوات حقوق الملكية)، (٢) بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، (٣) بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، إستناداً على كلاً مما يلي:

١. نموذج عمل المصرف لإدارة الاستثمارات.
 ٢. خصائص التدفقات النقدية للاستثمار، بما يتماشى مع عقود التمويل الإسلامية المعنية.
٢. التغييرات على التقديرات والأحكام الجوهرية
- أ. تصنيف الاستثمارات
- تقييم نموذج العمل الذي يتم من خلال إدارة الاستثمارات، وتقييم ما إذا كانت الشروط التعاقدية للاستثمار تمثل إما أداة دين أو أداة استثمارية أخرى ذات عائد فعال يمكن تحديده بشكل معقول.
- ب. انخفاض القيمة على استثمارات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية
- بالنسبة لأدوات حقوق الملكية التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة، فإن الانخفاض الجوهري في القيمة العادلة بأقل من سعر التكلفة يعتبر دليل موضوعي على انخفاض القيمة.
- إذا وجد مثل هذا الدليل، فإن الخسائر المتراكمة المحتسبة سابقاً في بيان التغييرات في حقوق الملكية يتم حذفها من حقوق الملكية، واحتسابها في بيان الدخل. خسائر انخفاض القيمة المحتسبة في بيان الدخل على استثمارات حقوق الملكية يتم عكسها لاحقاً من خلال حقوق الملكية.

٣. تصنيف وقياس استثمارات في أوراق مالية

قام المصرف بإجراء تحليل مفصل لنماذج العمل الخاصة بالاستثمارات في الأوراق المالية، بالإضافة لإجراء تحليل لخصائص تدفقاتها المالية. لا يوجد أي تغيير في تصنيف الاستثمارات في الأوراق المالية.

• معيار المحاسبة المالية رقم (٣٤) التقارير المالية لحاملي الصكوك

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالية رقم (٣٤) التقارير المالية لحاملي الصكوك في سنة ٢٠١٩م. الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ المحاسبة والتقارير المالية للموجودات والأعمال الأساسية للصكوك للتأكد من تقديم التقارير الشفافة والعادلة لجميع المعنيين وخصوصاً حاملي الصكوك.

٢. المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة المصدرة ولكنها لم تصبح سارية المفعول من ١ يناير ٢٠٢٠م

• معيار المحاسبة المالية رقم (٣٢): الإجارة

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالية رقم (٣٢) "الإجارة" في عام ٢٠٢٠م. هذا المعيار يحل محل معيار المحاسبة المالية رقم (٨) "الإجارة والإجارة المنتهية بالتملك".

الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ تصنيف وإحتساب وقياس وعرض والإفصاح لمعاملات الإجارة (أصل الإجارة، بما في ذلك الأشكال المختلفة للإجارة المنتهية بالتملك) التي دخلت فيها المؤسسات المالية الإسلامية كمؤجر ومستأجر. يهدف هذا المعيار الجديد لمعالجة المسائل التي يواجهها قطاع التمويل الإسلامي فيما يتعلق بالمحاسبة وإعداد التقارير المالية، بالإضافة لتحسين طرق المعالجة الحالية بما يتماشى مع الممارسات الدولية. سيصبح هذا المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠٢١م مع السماح بالتطبيق المبكر.

• معيار المحاسبة المالية رقم (٣٥): احتياطات المخاطر

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالية رقم (٣٥) "احتياطات المخاطر" في عام ٢٠١٩م. يلغي هذا المعيار، بجانب معيار المحاسبة المالية رقم (٣٠) "انخفاض القيمة والخسائر الائتمانية والارتباطات ذات المخاطر العالية" معيار المحاسبة المالية رقم (١١) "المخصصات والاحتياطات". يهدف هذا المعيار إلى وضع مبادئ المحاسبة عن والتقارير المالية للاحتياطات التي يتم تكوينها لتخفيف مختلف المخاطر التي يواجهها المعنيون، وهم بصفة أساسية المستثمرون الذين يستهدفون الربح ويتحملون المخاطر بالمؤسسات المالية الإسلامية. سيصبح هذا المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢١م مع السماح بتطبيقه مبكراً فقط لو طبق المصرف في وقت مبكر معيار المحاسبة المالية رقم (٣٠) "انخفاض القيمة وخسائر الائتمان والارتباطات ذات المخاطر العالية". يقوم المصرف حالياً بتقييم أثر هذا المعيار.

• معيار المحاسبة المالية رقم (٣٨): وعد وخيار وتحوط

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالية رقم (٣٨) "وعد، خيار، وتحوط" في عام ٢٠٢٠م. الهدف من هذا المعيار هو تحديد مبادئ المحاسبة وطريقة إعداد التقارير المناسبة، الاحتساب، القياس، والإفصاحات، فيما يتعلق بترتيبات الوعد والخيار والتحوط المتوافقة مع الشريعة للمؤسسات المالية الإسلامية. هذا المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٢م.

هذا المعيار يصنف ترتيبات الوعد والخيار إلى فئتين كما يلي:

- أ. "الوعد أو الخيار التابع للمنتج" والذي يتعلق بهيكل المعاملة التي تتم باستخدام منتجات أخرى، مثل المرابحة، والإجارة المنتهية بالتملك، وما إلى ذلك؛
- ب. "منتج الوعد والخيار" والذي يستخدم كترتيب قائم بذاته، متوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

بالإضافة لذلك، ينص المعيار على المعالجة المحاسبية للالتزامات البناءة والحقوق البناءة الناتجة من منتجات الوعد والخيار القائمة بذاتها.

يقوم المصرف حالياً بتقييم أثر تطبيق هذا المعيار.

١,٣ المعاملات بالعملة الأجنبية

أ. عند إعداد البيانات المالية للمصرف يتم إثبات المعاملات المالية للعملة الأخرى غير العملة الرئيسية للمصرف (العملة الأجنبية) على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة. وفي نهاية كل فترة مالية يتم إعادة تقييم أرصدة البنود النقدية المثبتة بالعملة الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ. يتم تحميل الأرباح أو الخسائر الناتجة من تحويل البنود غير النقدية التي تظهر بالقيمة العادلة في حقوق الملكية كجزء من تسوية القيمة العادلة. ولا يتم إعادة تقييم البنود غير النقدية المثبتة بالعملة الأجنبية والتي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية. يتم إثبات فروق أسعار الصرف على البنود النقدية كجزء من الأرباح أو الخسائر في الفترة التي نشأت فيها، باستثناء فروق أسعار الصرف على الديون بالعملة الأجنبية المتعلقة بالأصول تحت الإنشاء المنتجة للإستخدام في المستقبل، والتي تم تضمينها في تكلفة هذه الأصول عند اعتبارها تعديلاً لتكاليف هامش الربح على تلك الديون بالعملة الأجنبية.

ب. لا يدخل المصرف في العقود الأجلة لمواجهة إلتزاماته بالعملة الأجنبية، كما لا يدخل في عقود الصرف للعملة الأجنبية لتغطية مخاطر سداد إلتزاماته المستقبلية بالعملة الأجنبية أو متطلبات عملائه لمواجهة إلتزاماتهم بالعملة الأجنبية الناتجة عن تعاملاتهم مع المصرف.

٢,٣ العقود المالية

تتكون العقود المالية من أرصدة لدى البنوك والمصارف والمؤسسات المالية والصكوك والوكالة ومرابحات وإستصناع (بعد خصم الأرباح المؤجلة) ومضاربات ومشاركات وإجارة منتهية بالتملك. تدرج الأرصدة المتعلقة بهذه العقود بعد خصم مخصصات الانخفاض في القيمة.

١,١,٣ ودائع لدى ومن مؤسسات مالية، ومؤسسات غير مالية، وأفراد

تشتمل على مبالغ مودعة من وإلى المصرف على هيئة عقود متوافقة مع الشريعة الإسلامية. تكون هذه الودائع في العادة قصيرة الأجل وتظهر بتكلفتها المطفأة.

٢,١,٣ حقوق أصحاب حسابات الإستثمارات المطلقة والادخار

تمثل حقوق أصحاب حسابات الإستثمارات المطلقة والادخار أموالاً يحتفظ بها المصرف في حسابات إستثمارات غير مقيدة، وله حرية التصرف في استثمارها. يخول أصحاب حسابات الإستثمارات المطلقة والادخار المصرف باستثمار أموالهم بالطريقة التي يراها مناسبة من غير وضع قيود من حيث المكان والطريقة والغرض من استثمار هذه الأموال. يحتسب المصرف رسوم إدارة (رسوم المضارب) على أصحاب حسابات الإستثمارات المطلقة والادخار. من إجمالي الإيراد من حسابات الإستثمارات المطلقة والادخار، يتم تخصيص الإيراد العائد إلى حسابات أصحاب الإستثمارات المطلقة والادخار بعد توفير المخصصات، والاحتياطات (احتياطي معادلة الأرباح واحتياطي مخاطر الإستثمار) وبعد طرح حصة المصرف كمضارب. يتم تخصيص الأرباح من قبل إدارة المصرف ضمن حدود مشاركة الأرباح المسموح بها بموجب شروط حسابات

الاستثمارات المطلقة والادخار. يتحمل المصرف المصروفات الإدارية المتعلقة بإدارة هذه الأموال ولا يتم تحميلها على أصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة والادخار.

يتم تخصيص الدخل المكتسب من مجموعة الموجودات الممولة من حقوق أصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة والادخار فقط بين حاملي الأسهم وأصحاب حسابات الاستثمارات.

تظهر حسابات أصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة والادخار بقيمتها الدفترية وتشمل المبالغ المحتفظ بها في احتياطات معادلة الأرباح ومخاطر الاستثمارات، إن وجدت. احتياطي معادلة الأرباح هو المبلغ الذي يخصصه المصرف من إيرادات المضاربة، قبل احتساب رسوم المضارب، وذلك بهدف المحافظة على مستوى معين من العوائد لأصحاب الودائع من الاستثمارات. احتياطي مخاطر الاستثمار هو المبلغ الذي يخصصه المصرف من إيرادات أصحاب حسابات الاستثمارات، بعد احتساب رسوم المضارب، وذلك لغرض تعويض أي خسائر مستقبلية قد يتعرض لها أصحاب حسابات الاستثمارات. ينتج عن إنشاء هذه الاحتياطات زيادة في المطلوبات المتعلقة بحقوق أصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة والادخار.

٣,١,٣ الصكوك

الصكوك هي عبارة عن أوراق مالية مسعرة وغير مسعرة مصنفة كإستثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة وفقاً لمعيار المحاسبة المالي رقم (٢٥) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

٤,١,٣ مرابحات مستحقة القبض

المرابحة هي عقد بموجبه يقوم أحد الأطراف (البائع) ببيع الأصل إلى الطرف الآخر (المشتري) بالتكلفة مضافاً إليها الربح على أساس الدفع المؤجل، بعد قيام البائع بشراء الأصل على أساس وعد المشتري بشراء نفس الأصل على أساس المرابحة. يشتمل سعر البيع على تكلفة الأصل وهامش ربح متفق عليه. يسدد سعر البيع (التكلفة مضافاً إليها مبلغ الربح) من قبل المشتري إلى البائع على أقساط على مدى فترة التمويل المتفق عليها.

يعتبر المصرف الوعد المقدم للشراء من قبل المشتري معاملة المرابحة لصالح البائع ملزماً. تدرج المرابحات المستحقة القبض بالتكلفة بعد خصم الأرباح المؤجلة ومخصص الإنخفاض في القيمة.

٥,١,٣ الإستصناع

الإستصناع هو عقد بين المصرف والعميل، يقوم المصرف على أساسه ببيع أصل مطور وفقاً لمواصفات وثمان متفق عليهما مسبقاً مع العميل. وتدرج عمليات الإستصناع بالتكلفة مخصصاً منها الأرباح المؤجلة ومخصص الإنخفاض في القيمة.

٦,١,٣ المضاربة

المضاربة هي عقد بين طرفين، بموجبه يقدم أحدهما الأموال ويسمى (برب المال)، حيث يقوم بتوفير مبلغ معين من المال (رأس مال المضاربة) إلى الطرف الآخر ويسمى (بالمضارب). ومن ثم يقوم المضارب باستثمار رأس مال المضاربة في مؤسسة أو نشاط معين مستخدماً خبرته ومعرفته نظير حصة محددة من الأرباح الناتجة متفق عليها مسبقاً. لا يشارك رب المال في إدارة نشاط المضاربة. سيتحمل المضارب الخسارة في حال إهماله أو إنتهاك أي من شروط أو بنود عقد المضاربة بموجب عقد المضاربة، وإلا سيتحمل رب المال الخسارة. بموجب عقد المضاربة يجوز للمصرف التصرف إما كمضارب أو رب المال، حسب الحالة.

يتم إثبات المضاربة بالقيمة العادلة لأصول المضاربة بعد خصم مخصص الإنخفاض، إن وجد، وتم سداد مبلغ رأس مال المضاربة. إذا أدى تقييم أصول المضاربة إلى فروق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية، فإنه يتم إثبات مثل هذا الفرق كربح أو خسارة للمصرف.

٧,١,٣ المشاركات

تستخدم عقود المشاركة لتقديم رأس مال مشترك أو تمويل مشروع. يساهم المصرف والعميل في رأس مال المشاركة. ويتم عادة تأسيس شركة ذات غرض خاص أو شراكة للقيام بالمشاركة. يتم تقاسم الأرباح وفقاً لنسبة من الربح متفق عليها مسبقاً غير أن الخسارة يتحملها الشركاء بناءً على مساهمة كل شريك في رأس المال. وقد تكون المشاركات نقدية أو عينية، حسبما تم تقييمها في وقت إبرام المشاركة. تدرج المشاركات بالتكلفة بعد خصم الإنخفاض في القيمة.

٨,١,٣ إجارة منتهية بالتمليك

الإجارة المنتهية بالتمليك هي إتفاقية يقوم بموجبها المصرف (كمؤجر) بتأجير أصل للعميل (المستأجر) بعد شراء/ إقتناء الأصل المحدد، سواءً من بائع طرف ثالث أو من العميل نفسه، حسب طلب العميل والوعد بالتأجير، مقابل بعض مدفوعات الإجارة لمدة تأجير أو فترات تأجير محددة، مستحقة الدفع على أساس إيجار ثابت أو متغير.

تحدد إتفاقية الإجارة الأصل المؤجر ومدة الإيجار، وكذلك الأساس لحساب الإيجار وتوقيت دفعات الإيجار ومسؤوليات كلا الطرفين خلال مدة الإيجار. يقدم العميل (المستأجر) للمصرف (المؤجر) تعهد بتجديد مدة عقد الإيجار ودفع دفعات الإيجار المتعلقة بذلك حسب الجدول الزمني المتفق عليه والصيغة المطبقة خلال مدة الإيجار.

يحفظ المصرف (المؤجر) بملكية الأصل خلال مدة الإيجار. في نهاية مدة التأجير، وعند الوفاء بكافة الإلتزامات من قبل العميل (المستأجر) بموجب إتفاقية الإجارة، يقوم المصرف (المؤجر) ببيع الأصل المؤجر للعميل (المستأجر) بقيمة إسمية بناءً على تعهد بالبيع من قبل المصرف (المؤجر). وعادة ما تكون الأصول المؤجرة عقارات سكنية أو عقارات تجارية أو آلات ومعدات.

يتم حساب الإستهلاك على أساس القسط الثابت لجميع أصول الإجارة المنتهية بالتمليك فيما عدا الأراضي (التي ليس لها عمر محدد)، بمعدلات يتم إحتسابها لشطب التكلفة لكل أصل على مدى أقصر إما من فترة عقد التأجير أو العمر الإقتصادي للأصل، أيهما أقل.

٣,٣ استثمارات في أوراق مالية

تشمل الاستثمارات المالية على استثمارات في أدوات ذات طبيعة أدوات الدين واستثمارات في أدوات حقوق ملكية.

١,٢,٣ التصنيف

بموجب معيار المحاسبة المالية رقم (٣٣) "الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة" يتم تصنيف كل استثمار على أنه استثمار في:

- أ. أدوات حقوق ملكية
- ب. أدوات دين (متضمنة أدوات الدين النقدية وغير النقدية)
- ج. وأدوات استثمارات أخرى

ما لم تتم ممارسة خيارات الاعتراف المبدئي غير قابلة للإلغاء المنصوص عليها في الفقرة ١٠ من المعيار يجب على المؤسسة تصنيف الاستثمارات لاحقاً على أنها مقاسة إما (١) بالتكلفة المطفأة؛ (٢) القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية؛ أو (٣) القيمة العادلة من خلال بيان الدخل وذلك على أساس كل من:

- أ. نموذج أعمال المصرف لإدارة الاستثمارات.
- ب. خصائص التدفق النقدي المتوقع للاستثمار بما يتماشى مع طبيعة عقود التمويل الإسلامي الأساسية.

• التكلفة المطفأة

يجب قياس استثمار بالقيمة العادلة من خلال التكلفة المطفأة في حالة استيفاء كلا الشرطين التاليين:

- أ. يتم الاحتفاظ بالاستثمار ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بمثل هذا الاستثمار بغرض تحصيل تدفقات نقدية متوقعة حتى تاريخ استحقاق الأداة.
- ب. يمثل الاستثمار إما أداة دين أو أداة استثمار أخرى لها معدل عائد فعلي معقول قابل للتحديد.

• القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

يجب قياس استثمار بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية في حالة استيفاء كل الشرطين التاليين:

أ. يتم الاحتفاظ بالاستثمار ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه بتحصيل كل من التدفقات النقدية المتوقعة وبيع الاستثمار.
ب. يمثل الاستثمار إما أداة دين غير نقدية أو أداة استثمار أخرى لها معدل عائد فعلي معقول قابل للتحديد.

• القيمة العادلة من خلال بيان الدخل

يجب قياس الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل ما لم يتم قياسه بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو لو كان قد تم التصنيف غير القابل للإلغاء عند الاعتراف المبدئي.

• التصنيف غير القابل للإلغاء عند الاعتراف المبدئي

قد يقوم المصرف باختيار غير قابل للإلغاء لتخصيص استثمار محدد عند الاعتراف الأولي كون أن:

أ. أداة حقوق ملكية كانت بخلاف ذلك تقاس بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل لعرض التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية.
ب. أداة دين غير نقدية أو أداة استثمار أخرى، مقاسة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل لو كان القيام بذلك يزيل أو يخفض على نحو كبير عدم الانسجام في القياس أو الاعتراف قد ينشأ بخلاف ذلك من قياس الأصول أو الالتزامات ذات الصلة أو الاعتراف بالأرباح أو الخسائر منها على أسس مختلفة.

٢,٢,٣ الاعتراف وإلغاء الاعتراف

يتم الاعتراف بالاستثمارات المالية في تاريخ المتاجرة، على سبيل المثال، التاريخ الذي يتعاقد فيه المصرف لشراء أو بيع موجود وفي ذلك التاريخ يصبح المصرف طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة، ويتم إلغاء تحقيق الاستثمارات المالية عند انتهاء الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عندما يقوم المصرف بتحويل جزء كبير من جميع مخاطر وعوائد الملكية.

٣,٢,٣ القياس

• القياس المبدئي

يتم القياس المبدئي للاستثمارات المالية بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكلفة المعاملة باستثناء تكلفة المعاملة التي يتم تكبدها في الاستحواذ على استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والتي يتم تحميلها على بيان الدخل.

• القياس اللاحق

الإستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

يتم إعادة قياسها بالقيمة العادلة في تاريخ المركز المالي ويتم الاعتراف بالربح أو الخسارة الناتجة عن إعادة القياس في بيان الدخل في الفترة التي تنشأ فيها. بعد الاعتراف المبدئي تقاس الاستثمارات المصنفة بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي ناقصاً خسارة الانخفاض في القيمة. يتم الاعتراف بجميع الأرباح أو الخسائر الناشئة من عملية الإطفاء وتلك الناشئة من إلغاء الاعتراف أو خسارة الانخفاض في قيمة الاستثمارات في بيان الدخل.

الإستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

السياسة المطبقة قبل إصدار المعيار رقم (٣٣): يعاد قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية بقيمتها العادلة في نهاية كل فترة تقرير ويتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغيير في القيمة العادلة للاستثمارات في بيان التغييرات في حقوق الملكية المستقل ويتم عرضها في احتياطي منفصل للقيمة العادلة ضمن حقوق الملكية. عندما يتم بيع الاستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو إنخفاض قيمتها أو تحصيلها أو التخلص منها بأي طريقة أخرى، يتم تحويل الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها سابقاً في بيان التغييرات في حقوق الملكية المستقل إلى بيان الدخل المستقل.

السياسة المطبقة بعد إصدار المعيار رقم (٣٣): يعاد قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية بقيمتها العادلة في نهاية كل فترة تقرير ويتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغيير في القيمة العادلة للاستثمارات في بيان التغيرات في حقوق الملكية المستقل ويتم عرضها في احتياطي منفصل للقيمة العادلة ضمن حقوق الملكية.

قد يختار المصرف أن يعرض ضمن القيمة العادلة في بيان التغيرات في حقوق الملكية بعض الإستثمارات في أدوات حقوق الملكية التي يحتفظ بها للمتاجرة. يتم الاختيار على أساس كل أداة منفردة عند الاعتراف المبدئي وهو اختيار غير قابل للإلغاء.

الأرباح والخسائر من أدوات حقوق الملكية المذكورة لا يعاد تصنيفها لاحقاً على الإطلاق في بيان الدخل، ويتضمن ذلك الاستبعاد. مع ذلك فإن الأرباح والخسائر المتراكمة المعترف بها في احتياطيات القيمة العادلة يتم تحويلها إلى الأرباح المدورة عند استبعاد الاستثمار خسائر انخفاض القيمة (ورد خسائر انخفاض القيمة) لا يعلن عنها بصورة منفصلة من التغييرات الأخرى في القيمة العادلة. توزيعات الأرباح، عندما تمثل عائداً على تلك الاستثمارات، يستمر الاعتراف بها في بيان الدخل المستقل، ما لم تمثل بصورة واضحة إسترداداً لجزء من تكلفة الاستثمار، ففي هذه الحالة يتم الاعتراف بها في بيان التغيرات في حقوق الملكية. بينما بالنسبة للاستثمارات ذات طبيعة أدوات دين والمصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، يتم تحويل الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها سابقاً في بيان التغيرات في حقوق الملكية المستقل إلى بيان الدخل المستقل.

٤,٢,٣ مبادئ القياس

● قياس التكلفة المطفأة

التكلفة المطفأة للموجود أو الإلتزام المالي هو المبلغ الذي يقاس به الأصل أو الإلتزام المالي عند الاعتراف المبدئي مخصوماً منه مدفوعات السداد الأصلية مضافاً إليه أو مخصوماً منه الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي لأي فرق بين المبلغ المبدئي المعترف به ومبلغ الاستحقاق ناقصاً أي تخفيض لخسارة الانخفاض في القيمة. كما يتضمن احتساب معدل الربح الفعلي جميع الرسوم المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءاً متمماً لمعدل الربح الفعلي.

● قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن به مبادلة موجود أو سداد الإلتزام بين طرفين (بائع ومشتري) مطلعين وراغبين في معاملة تجارية ضمن الأنشطة الإعتيادية. ويقاس المصرف بالقيمة العادلة للاستثمارات المسعرة باستخدام سعر إقبال السوق لتلك الأداة. بالنسبة للاستثمار الذي ليس لديه سعر متداول بالسوق، يتم تحديد تقرير معقول للقيمة العادلة من خلال الرجوع إلى القيمة الحالية بالسوق لأداة أخرى، والتي هي مماثلة لها إلى حد كبير، أو بناءً على تقييم التدفقات النقدية المستقبلية. يحدد المصرف قيم البنود المماثلة للنقد عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية على معدلات الربح الحالية لعقود ذات شروط أو مخاطر مماثلة.

٤,٣ الاستثمارات في شركات تابعة

تثبت الإستثمارات في الشركات التابعة (بالبيانات المستقلة للمصرف) بالتكلفة ناقصاً خسائر الإنخفاض في القيمة ويتم تحميل قيمة هذا الإنخفاض في بيان الدخل.

٥,٣ الإنخفاض في قيمة الأصول المالية

يتم عمل تقييم بتاريخ المركز المالي لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت وجود إنخفاض أصل مالي محدد. الأدلة الموضوعية على الإنخفاض في قيمة الأصول المالية (بما في ذلك الإستثمارات في أوراق مالية) يمكن أن تشكل عجز أو تأخر المقترض في السداد، أو إعادة هيكلة التمويل أو المبلغ المدفوع مقدماً من قبل المصرف بشروط لا يعتبرها المصرف مثالية في ظروف أخرى، أو وجود مؤشرات على أن المقترض أو المصدر سيعلن إفلاسه، أو الركود في سوق نشطة لأوراق مالية، أو أي معلومات ملاحظة تتعلق بمجموعة من الأصول كتغيرات سلبية في وضع مدفوعات المقترضين. إذا وجد مثل هذا الدليل، فإنه يتم احتساب أية خسارة للإنخفاض ضمن بيان الدخل.

ويتم تحديد الإنخفاض كما يلي:

- الأصول المدرجة بالقيمة العادلة، فإن الإنخفاض هو الفرق بين التكلفة والقيمة العادلة.
- الأصول المدرجة بالتكلفة المطفأة، يتم تحديد الإنخفاض بناءً على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة على أساس سعر الربح الفعلي الأصلي.
- الأصول المدرجة بالتكلفة، فإن الإنخفاض يحسب بناءً على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المقدرة على أساس معدل العائد الحالي في السوق لأصل مالي مماثل.

١,٥,٣ تقييم عمليات تمويل المراجحات والإستصناع

أ. تثبت الديون المتعلقة بعمليات تمويل المراجعة والإستصناع سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل بالتكلفة مضافاً إليها الأرباح المتفق عليها بعقود المراجعة أو الإستصناع، وتطبيقاً لمنشورات وتعليمات البنك المركزي اليمني (يتم تكوين مخصص لتمويل عقود عمليات المراجعة أو الإستصناع أو الإلتزامات العرضية بذاتها بالإضافة إلى نسبة مئوية لمواجهة المخاطر العامة تحسب من إجمالي تمويل المراجعة والإستصناع والإلتزامات العرضية الأخرى). مستبعداً منها الأرصدة المغطاة بودائع أو كفالات مصرفية صادرة عن بنوك خارجية ذات ملاءة، ويكون المخصص في ضوء الدراسات التفصيلية الدورية لأرصدة تمويل عقود عمليات المراجحات والإستصناع والإلتزامات العرضية وذلك طبقاً للنسب التالية كحد أدنى:

النسبة	البيان
٢٪	ديون عمليات تمويل المراجحات والإستصناع المنتظمة متضمنة العقود تحت المراقبة ديون منتظمة (مستحقة لفترة أقل من ٩٠ يوم)
	الديون غير المنتظمة
١٥٪	ديون دون المستوى (مستحقة لفترة أكثر من ٩٠ يوم وأقل من ١٨٠ يوم)
٤٥٪	ديون مشكوك في تحصيلها (مستحقة لفترة أكثر من ١٨٠ يوم وأقل من ٣٦٠ يوم)
١٠٠٪	ديون رديئة (مستحقة لفترة أكثر من ٣٦٠ يوم)

ب. يتم إعدام الديون المتعلقة بتمويل عمليات المراجعة والإستصناع في حالة عدم جدوى الإجراءات المتخذة حيالها لتحصيلها، أو بناء على التعليمات الصادرة من البنك المركزي اليمني في ضوء أعمال الفحص التي يقوم بها. وذلك خصماً على المخصص الذي يضاف إليه المتحصلات من الديون التي سبق إعدامها.

ج. تظهر الديون المتعلقة بتمويل عمليات المراجعة والإستصناع سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل ببيان المركز المالي بقيمتها الصافية بعد خصم المخصصات المتعلقة بها (مخصص الديون غير المنتظمة ومخصص المخاطر العامة على الديون المنتظمة) وكذا بعد خصم رصيد الإيرادات المؤجلة والمعلقة في تاريخ البيانات المالية.

٢,٥,٣ تقييم الإستثمارات في عقود المضاربة والمشاركة

أ. تثبت قيمة الإستثمارات في عقود المضاربة والمشاركة النقدية على أساس المبلغ المدفوع لرأس مال المضاربة أو المشاركة. في حين تثبت قيمة الإستثمارات في عقود المضاربة والمشاركة العينية على أساس القيمة المتفق عليها بين المصرف والعميل أو الشريك، على أن تثبت أية فروق بين تلك القيمة الدفترية كأرباح أو خسائر ترحل إلى بيان الدخل.

وتطبيقاً لمنشورات وتعليمات البنك المركزي اليمني، يتم تكوين مخصص للإستثمارات في عقود المضاربة والمشاركات بذاتها التي تحقق خسائر في نتائجها بالإضافة إلى نسبة مئوية لمواجهة المخاطر العامة تحسب من إجمالي الإستثمارات في عقود المضاربة والمشاركة الأخرى مستبعداً منها الأرصدة المغطاة بودائع أو كفالات مصرفية صادرة من بنوك خارجية ذات ملاءة، ويكون المخصص في ضوء الدراسات التفصيلية الدورية لأرصدة الإستثمارات في عقود المضاربة والمشاركة وذلك طبقاً للنسب التالية كحد أدنى:

النسبة	البيان
٢٪	عقود المضاربة والمشاركة المنتظمة متضمنة العقود تحت المراقبة ديون منتظمة (مستحقة لفترة أقل من ٩٠ يوم)
	الديون غير المنتظمة
١٥٪	ديون دون المستوى (مستحقة لفترة أكثر من ٩٠ يوم وأقل من ١٨٠ يوم)
٤٥٪	ديون مشكوك في تحصيلها (مستحقة لفترة أكثر من ١٨٠ يوم وأقل من ٣٦٠ يوم)
١٠٠٪	ديون رديئة (مستحقة لفترة أكثر من ٣٦٠ يوم)

ب. في نهاية كل سنة مالية يتم تخفيض رأس مال المضاربة والمشاركة بقيمة الخسائر التي لحقت برأس مال. وتحمل هذه الخسائر على بيان الدخل.

ج. تظهر أرصدة الإستثمارات في عقود المضاربة والمشاركة ببيان المركز المالي بالقيمة الدفترية التي تتمثل في التكلفة ناقصاً الخسائر المحققة والمخصصات المتعلقة بها (مخصص الديون غير المنتظمة ومخصص المخاطر العامة على الديون المنتظمة).

٣,٥,٣ الإجارة والإجارة المنتهية بالتملك

- أ. تثبت الأصول المقتناة بغرض الإجارة والإجارة المنتهية بالتملك بالتكلفة التاريخية ناقصاً مجمع الإهلاك وأي إنخفاض في قيمتها، ويتم إهلاكها - فيما عدا الأراضي - بطريقة القسط الثابت وذلك على مدى عمر عقد التأجير.
- ب. في نهاية مدة الإجارة تنتقل ملكية الأصول المؤجرة إلى المستأجر شريطة أن يكون المستأجر قد سدد جميع أقساط الإجارة.

٤,٥,٣ تقييم الأصول التي آلت ملكيتها للمصرف وفاء لديون بعض العملاء

تدرج الأصول التي آلت ملكيتها للمصرف ببيان المركز المالي ضمن بند "أرصدة مدينة وأصول أخرى" وفقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني وذلك بالقيمة التي آلت بها للمصرف ناقصاً أي إنخفاض في قيمتها في تاريخ البيانات المالية، إن وجدت، ويتم تحميل هذا الإنخفاض على بيان الدخل، وفي حالة ارتفاع قيمة تلك الأصول يضاف الفرق ببيان الدخل في حدود ما سبق تحميله خلال الفترة المالية السابقة.

٦,٣ تحقق الإيراد

١,٦,٣ تمويل عمليات عقود المراجعة والإستصناع

- تثبت أرباح عقود المراجعة والإستصناع على أساس الإستحقاق، حيث يتم إثبات كافة الأرباح عند إتمام عقد المراجعة كإيرادات مؤجلة، وترحل لبيان الدخل على أساس نسبة التمويل وفقاً لطريقة القسط المتناقص على مدار فترة العقد وذلك وفقاً لفتوى هيئة الرقابة الشرعية.
- تطبيقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني يتم التوقف عن إثبات أرباح العقود غير المنتظمة ببيان الدخل.

٢,٦,٣ الإستثمارات في عقود المضاربات والمشاركات

- تثبت أرباح الإستثمارات في عقود المضاربات والمشاركات التي تنشأ وتنتهي خلال السنة المالية في بيان الدخل في تاريخ تصفية عقد المضاربة أو المشاركة.
- تثبت أرباح الإستثمارات في عقود تمويل المضاربات والمشاركات التي تستمر لأكثر من سنة مالية وذلك في حدود الأرباح الموزعة نقداً من هذه العمليات خلال الفترة المالية.

٣,٦,٣ الإستثمارات المالية المتاحة للبيع

- يتم إثبات إيرادات الإستثمارات المالية المتاحة للبيع في حدود الأرباح الموزعة نقداً من هذه الإستثمارات خلال السنة.

٤,٦,٣ الإستثمارات في شركات تابعة

يتم إثبات إيرادات الإستثمارات في شركات تابعة بالقوائم المستقلة للمصرف عند إقرار حق المصرف بإستلام التوزيعات.

٥,٦,٣ الإجارة المنتهية بالتملك

يتم إثبات إيرادات الإجارة المنتهية بالتملك بما يتناسب مع الفترات المالية على مدى فترة الإيجار.

٦,٦,٣ إيرادات الرسوم والعمولات

تعتبر إيرادات الرسوم والعمولات جزءاً رئيسياً من معدل الربح الفعلي للأدوات المالية التي تظهر بالتكلفة المطفأة ويتم إضافتها عند قياس معدل الربح الفعلي لهذه الأصول المالية، يتم إثبات إيرادات الرسوم والعمولات عند تأدية الخدمات المرتبطة بها.

٧,٦,٣ إيرادات الوكالة

يتم الاعتراف بالإيرادات المقدره من الوكالة على أساس الاستحقاق على مدار الفترة مع تعديلها بالإيرادات الفعلية عند استلامها. ويتم احتساب الخسائر في تاريخ الإقرار من قبل الوكيل.

٨,٦,٣ إيرادات الصكوك والودائع

يتم احتساب إيرادات الصكوك وكذا إيرادات وتكاليف الودائع باستخدام معدل الربح الفعلي على مدى الفترة الزمنية التي تغطيها هذه الأدوات.

٩,٦,٣ المخصصات المستردة (إنتفى الغرض منها)

يتم إثبات المخصصات المستردة (إنتفى الغرض منها) ضمن بند إيرادات عمليات أخرى ببيان الدخل وذلك وفقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني.

٧,٣ الاستثمارات العقارية

الإستثمارات العقارية عبارة عن العقارات المحتفظ بها لأغراض تأجيرها أو بيعها في المستقبل بسعر أفضل (متضمنة العقارات تحت الإنشاء لذات الغرض)، أو لكليهما. ووفقاً لمعيار المحاسبة المالي رقم (٢٦)، يتم إثبات الإستثمار العقاري مبدئياً بالتكلفة ويتم قياسه لاحقاً بناءً على النية ما إذا كان الإحتفاظ بالإستثمار العقاري لغرض الإستخدام أو البيع. ويقوم المصرف بتطبيق نموذج القيمة العادلة للإستثمارات العقارية.

بموجب نموذج القيمة العادلة يتم إثبات أي مكاسب غير محققة مباشرة في حقوق الملكية. يتم تعديل أي خسائر غير محققة في حقوق الملكية إلى حد الرصيد الدائن المتوفر. عندما تتجاوز الخسائر غير المحققة الرصيد المتوفر في حقوق الملكية، فإنه يتم إثباتها في بيان الدخل. في حالة وجود خسائر غير محققة تم إثباتها في بيان الدخل في الفترة المالية السابقة فإنه يتم إثبات المكاسب غير المحققة للفترة المالية الحالية في بيان الدخل إلى حد عمل رصيد دائن للخسائر السابقة في بيان الدخل.

عند إستبعاد العقار، فإنه يتم تحويل الأرباح المتراكمة المحولة سابقاً إلى احتياطي القيمة العادلة للعقارات إلى بيان الدخل.

٨,٣ الممتلكات والمعدات وإهلاكاتها

١,٨,٣ الاعتراف والقياس

تثبت الممتلكات والمعدات بتكلفتها التاريخية ناقصاً مجمع الإهلاك وخسائر الإنخفاض في قيمة تلك الممتلكات – إن وجد – وتشمل التكلفة جميع التكاليف المنسوبة مباشرة لشراء الأصل. كما تتضمن تكلفة الممتلكات التي تم إنشائها ذاتياً تكلفة المواد والأجور وأية مواد مستهلكة من التكاليف المنسوبة مباشرة لوضع الأصل في الحالة التشغيلية التي تمكنه من تحقيق الغرض الذي تم بناؤه من أجله كما تشمل أيضاً التكاليف اللازمة لفك الأصل وإعادة ترميم الموقع. والبرمجيات التي يتم شراؤها باعتبار أنها ضرورية لتمكين المعدات من أداء الغرض المطلوب منها يتم رسملتها كجزء من تكلفة تلك المعدات.

عندما تكون أجزاء من الممتلكات والمعدات ذات أعمار إفتراضية مختلفة يتم إدراجها كبنود مستقلة (المكونات الرئيسية) ضمن الممتلكات والمعدات.

يتم استبعاد الأصل الثابت عند التخلص منه أو عندما يكون من المتوقع عدم الحصول على منافع إقتصادية مستقبلية متوقع تحققها من إستمرار إستخدام هذا الأصل، وفي العام الذي تم فيه إستبعاد الأصل، يتم إدراج الربح أو الخسارة الناتجة من عملية الإستبعاد (الفرق بين صافي قيمة الإستبعاد المتحقق من عملية البيع وصافي القيمة الدفترية للأصل) ببيان الدخل ضمن بند إيرادات ومصاريف أخرى.

٢,٨,٣ التكاليف اللاحقة

تتم رسمة التكاليف المتعلقة بإستبدال جزء من الممتلكات والمعدات كجزء من تكلفة هذا الأصل، وتتم رسمة التكاليف اللاحقة على الممتلكات والمعدات فقط عندما تؤدي هذه التكاليف إلى زيادة في القيمة الإقتصادية المستقبلية لهذه الممتلكات ويمكن قياس هذه التكاليف بصورة جيدة، ويتم إستبعاد القيمة الدفترية للجزء المستبعد. التكاليف اليومية لخدمة الممتلكات والمعدات تسجل في بيان الدخل عند إستحقاقها.

٣,٨,٣ الإهلاك

يحسب الإهلاك بناءً على تكلفة الممتلكات والمعدات ناقصاً قيمتها التخريدية (إن وجدت).

يتم تقدير العمر الإنتاجي لكل جزء من الأصل الثابت وإذا كان لهذا الجزء عمر إنتاجي مختلف عن باقي مكونات الأصل فسوف يتم إهلاكه بشكل منفصل.

ويتم إهلاك هذه الممتلكات - فيما عدا الأراضي - بطريقة القسط الثابت وتحميل مبلغه على بيان الدخل وعلى مدى العمر الإنتاجي المقدر لها.

وفيما يلي بيان بالأعمار الإنتاجية المقدرة لتلك الممتلكات لأغراض احتساب الإهلاك:

البيان	العمر الإنتاجي المقدر بالسنوات
مباني	٤٠ سنة
تحسينات مباني مستأجرة	١٠ سنوات أو فترة الإيجار أيهما أقل
آلات ومعدات	٤ سنوات - ١٠ سنوات
سيارات ووسائل نقل	٥ سنوات
أثاث ومفروشات	١٠ سنوات
أجهزة ومعدات كمبيوتر	٥ سنوات

ويعاد النظر سنوياً لمعرفة إدارة المصرف في كل من طريقة الإهلاك والعمر الإنتاجي المقدر وكذلك القيم المقدرة كخردة في نهاية العمر الإنتاجي المقدر للأصول (إن وجدت).

٩,٣ الانخفاض في قيمة الأصول غير المالية

تتم مراجعة القيم الدفترية في تاريخ كل تقرير لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على انخفاض القيمة. في حال وجود هذا المؤشر، يتم تقدير قيمة الأصل القابلة للإسترداد. تتمثل القيمة القابلة للإسترداد لأحد الأصول أو وحدة منتجة للنقد بالقيمة الحالية المستخدمة وقيمتها العادلة ناقصاً تكاليف البيع، أيهما أكبر. عند تقييم قيمة الإستخدام، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية إلى قيمها الحالية بإستخدام معدل الخصم الذي يعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للمال والمخاطر الخاصة بهذا الأصل. ويتم الإعتراف بخسائر إنخفاض القيمة ضمن بيان الدخل إلى الحد الذي لا تتجاوز فيه القيمة المرحلة لأصل قيمته القابلة للإسترداد.

١٠,٣ الالتزامات العرضية والارتباطات

تظهر الالتزامات العرضية التي يدخل فيها المصرف طرفاً خارج بيان المركز المالي - بعد خصم التأمينات المحصلة عنها - تحت بند "التزامات عرضية وارتباطات" باعتبارها لا تمثل أصولاً أو التزامات فعلية في تاريخ البيانات المالية.

١١,٣ النقدية وما في حكمها

لأغراض إعداد بيان التدفقات النقدية يتضمن بند النقدية وما في حكمها أرصدة النقدية والأرصدة لدى البنوك والمصارف والمؤسسات الإسلامية بخلاف أرصدة الاحتياطي لدى البنك المركزي اليمني والتي تستحق خلال ثلاثة أشهر.

١٢,٣ مخصصات أخرى

يتم الإعتراف بمخصص ما عندما يكون لدى المصرف إلزام حالي، قانوني أو إستنتاجي، يمكن تقديره بصورة موثوقة نتيجة لحدث سابق، ويكون من المحتمل أن يستلزم تدفقات خارجة للمنافع الاقتصادية لتسوية الإلتزام. وإذا كان تأثير القيمة الزمنية للمبالغ جوهرياً، يتم تحديد المخصصات من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بمعدل ما قبل الضريبة والذي يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للمبالغ، عندما يكون مناسباً، والمخاطر المتعلقة بالإلتزامات.

١٣,٣ مخصص الضمان الإجتماعي

- يدفع موظفو المصرف حصتهم لقاء الضمان الإجتماعي بحسب قانون التأمينات الإجتماعية اليمنية رقم (٢٦) لسنة ١٩٩١م بشأن التأمينات الإجتماعية، ويتم سداد الإشتراكات للمؤسسة العامة للتأمينات الإجتماعية قبل اليوم العاشر من الشهر التالي. تحمل مساهمة المصرف في بيان الدخل.
- تطبق أحكام قانون التأمينات الإجتماعية على موظفي المصرف فيما يتعلق بحقوق ترك الخدمة.

١٤,٣ المقاصة

تتم مقاصة الأصول والالتزامات المالية وإظهار صافي المبلغ في بيان المركز المالي فقط إذا كان هناك حق شرعي أو قانوني قابل للتنفيذ لمقاصة المبالغ المثبتة وأن المصرف يعتزم إما السداد على أساس صافي المبلغ أو يعتزم تحقيق الأصل وسداد الإلتزام في الوقت ذاته.

١٥,٣ عقود الإيجار

تصنف العقود كعقود إيجار تمويلي عندما تنقل شروط العقد جميع المخاطر والمنافع الناتجة عن الملكية إلى المستأجر. وتصنف بقية عقود الإيجار كعقود تشغيلية، وتُحمل الإيجارات المستحقة الدفع بحكم هذه العقود على بيان الدخل على أساس القسط الثابت وعلى مدى فترة الإيجار.

١٦,٣ العائد على الأسهم

يحتسب العائد الأساسي للسهم بقسمة الأرباح (الخسائر) العائدة لحاملي الأسهم العادية بالمصرف على عدد الأسهم أو المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال العام.

١٧,٣ أرقام المقارنة

يتم إدراج كافة المبالغ مع أرقام المقارنة فيما عدا ما تسمح به المعايير أو التفسيرات المحاسبية.

١٨,٣ الضرائب

تخضع عمليات المصرف داخل الجمهورية اليمنية للضرائب طبقاً للقوانين والتعليمات الضريبية السارية. حيث يتم احتساب الضرائب المستحقة على المصرف طبقاً لقانون ضرائب الدخل رقم (١٧) لسنة ٢٠١٠م، ويتم تكوين مخصص للإلتزامات الضريبية بعد إجراء الدراسة اللازمة. وتحتسب الضريبة المستحقة بناءً على الربح الضريبي للسنة، إذ يختلف الربح الضريبي للسنة عن الربح المحاسبي المسجل في بيان الدخل، وذلك نتيجة لإستبعاد بنود إيرادات أو مصاريف تعتبر خاضعة أو غير خاضعة للضريبة بشكل مؤقت أو نهائي وباستخدام المعدلات الضريبية السارية في تاريخ بيان المركز المالي.

١٩,٣ الإيرادات المخالفة للشريعة

يقوم المصرف بتسجيل الإيرادات المخالفة للشريعة الإسلامية ضمن بند الأرصدة الدائنة والالتزامات الأخرى ويتم الصرف منها في الأوجه التي تقرها هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للمصرف.

٢٠,٣ حسابات جارية للعملاء

يتم احتساب الأرصدة في الحسابات الجارية (غير الإستثمارية) عند إستلامها من قبل المصرف. يتم قياس المعاملات بالقيمة النقدية المتوقع تحقيقها وإستلامها من قبل المصرف بتاريخ التعاقد. يتم قياس هذه الحسابات بقيمتها الدفترية في نهاية الفترة المحاسبية.

٢١,٣ حقوق أصحاب حسابات الإستثمار

تمثل حقوق أصحاب حسابات الإستثمار أموالاً يحتفظ بها المصرف في حسابات إستثمار غير مقيدة وله حرية التصرف في إستثمارها. يخول أصحاب حسابات الإستثمار المصرف بإستثمار أموالهم بالطريقة التي يراها مناسبة من غير وضع قيود من حيث المكان والطريقة والغرض من إستثمار هذه الأموال. يتم تحديد العائد المستحق على حسابات الإستثمار المطلقة والإدخار على أساس عقد المضاربة الذي يتم بموجبه الإتفاق على المشاركة في الربح والخسارة الناتجة عن المعاملات الإسلامية المختلفة خلال الفترة المالية.

٤. إشراف البنك المركزي اليمني

يخضع نشاط المصرف لإشراف البنك المركزي اليمني وفقاً للقوانين المنظمة لعمل البنوك بالجمهورية اليمنية وكذلك ما يخص نشاط البنوك الإسلامية.

٥. هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

يخضع المصرف لإشراف هيئة شرعية مكونة من ثلاثة أعضاء أو أكثر تعينهم الجمعية العامة العادية للمصرف وتختص مسؤولياتهم في رقابة الجوانب الشرعية لنشاط المصرف طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

٦. الزكاة

يتم احتساب الزكاة طبقاً لفتوى الهيئة الشرعية بالمصرف ويتم تحصيل الزكاة من المساهمين وتوريد ما نسبته (٧٥٪) منها إلى الهيئة العامة للزكاة والتي تقرر أوجه صرفها طبقاً لمصارفها الشرعية والباقي (٢٥٪) يتم صرفها بمعرفة المصرف.

إن إخراج الزكاة من أصحاب حسابات الإستثمارات والحسابات الأخرى هي من مسؤولية أصحاب هذه الحسابات.

٧. الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

١,٧ الأدوات المالية

أ. تتمثل الأدوات المالية للمصرف في الأصول والالتزامات المالية، وتتضمن الأصول المالية أرصدة النقدية والأرصدة لدى البنوك والمصارف والمؤسسات المالية والحسابات الجارية والصكوك المحفوظ بها حتى تاريخ الإستحقاق وتمويل عمليات المراجعات و عقود المضاربات والمشاركات وكذا الإستثمارات في أوراق مالية والإجارة المنتهية بالتملك وأصول مالية أخرى، وتتضمن الإلتزامات المالية و الإلتزامات مالية أخرى الحسابات الجارية للعملاء والودائع الأخرى وحسابات أصحاب الإستثمارات المطلقة والإدخار و الإلتزامات مالية أخرى كما تتضمن الأدوات المالية الحقوق والتعهدات المدرجة ضمن بند التزامات عرضية وارتباطات، ويبين الإيضاح رقم (٣) من الإيضاحات المرفقة للبيانات المالية السياسات المحاسبية بشأن أسس إثبات وقياس أهم الأدوات المالية وما يرتبط بها من إيرادات ومصروفات.

ب. تدرج القيمة العادلة

يقوم المصرف بقياس القيمة العادلة باستخدام التدرج التالي للقيمة العادلة والذي يعكس مدى أهمية المدخلات المستخدمة في هذا القياس:

- المستوى الأول للقيمة العادلة ويمثل الأسعار المتداولة (غير المعدلة) لأصول مماثلة في أسواق فعالة.
- المستوى الثاني للقيمة العادلة يمثل العناصر الأخرى بخلاف الأسعار المتداولة ضمن المستوى الأول والتي يتم ملاحظتها بشكل مباشر (من خلال الأسعار) أو بشكل غير مباشر (يتم إشتقاقها من الأسعار). تشمل هذه الفئة على الأدوات التي تقيّمها باستخدام أسعار السوق المدرجة في اسواق نشطة لأدوات مماثلة، أو أساليب تقييم أخرى بحيث تكون جميع المدخلات الهامة قابلة للملاحظة بصورة مباشرة أو غير مباشرة من بيانات السوق.
- المستوى الثالث للقيمة العادلة ويمثل أساليب التقييم باستخدام مدخلات غير قابلة للملاحظة وتشتمل هذه الفئة على جميع الأدوات التي تستند أساليب تقييمها على مدخلات غير قابلة للملاحظة بحيث يكون للمدخلات غير القابلة للملاحظة أثراً كبيراً في تقييم الأداة.

وتشمل القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع مبلغ وقده ١,٣٣٨,٢٦٤ ألف ريال يمني كمستوى ثالث من تدرج القيمة العادلة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م (مبلغ وقدره ١,٣٣٧,٥٦٦ ألف ريال يمني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م) ولا توجد استثمارات تدرج تحت المستوى الأول والثاني لإفصاحات القيمة العادلة.

وخلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م وكذا ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م لم يكن هناك أي تحويلات بين مستويات قياس القيمة العادلة.

ج. الأدوات المالية التي تقارب قيمتها العادلة القيمة الدفترية

وهي الأصول والإلتزامات المالية النقدية أو التي لها فترة إستحقاق أقل من ثلاثة أشهر وتكون قيمتها الدفترية مقاربة لقيمتها العادلة.

د. القيمة العادلة للأدوات المالية

تتمثل القيمة العادلة للأصول المالية المتداولة بالسعر المعلن عنها عند إقفال العمل بتاريخ البيانات المالية في الأسواق المالية (Bid Price). وفي حالة عدم توفر أسعار معلنة لبعض الأصول المالية، يتم تقدير قيمتها العادلة بمقارنتها بالقيمة السوقية الحالية لأداه مالية مشابهة لها، أو يتم إدراجها بالتكلفة بعد خصم قيمة الإنخفاض عندما لا يتوفر لها تقدير موضوعي يعتمد عليه لتحديد قيمتها العادلة.

وطبقاً لأسس التقييم المتبعة في تقييم الأصول والإلتزامات المالية للمصرف والواردة بالإيضاحات المرفقة للبيانات المالية فإن القيم العادلة للأدوات المالية لا تختلف إختلافاً جوهرياً عن قيمتها الدفترية في تاريخ البيانات المالية.

ويوضح الجدول التالي مقارنة تصنيف المصرف لكل فئة من الأصول والإلتزامات المالية وقيمتها الدفترية مقارنة بالقيمة العادلة للأدوات المالية بالمصرف والمدرجة بالبيانات المالية.

(لا يحتوي الجدول على القيمة العادلة للأصول والإلتزامات غير المالية):

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م			
المتاحة للبيع ألف ريال يمني	التكلفة المطفاة/ الأخرى ألف ريال يمني	إجمالي القيمة المرحلة ألف ريال يمني	القيمة العادلة ألف ريال يمني
الأصول المالية			
-	٢٠,٠٢٠,٦٢٦	٢٠,٠٢٠,٦٢٦	٢٠,٠٢٠,٦٢٦
-	٣٥,٧٥٢,٥٠٤	٣٥,٧٥٢,٥٠٤	٣٥,٧٥٢,٥٠٤
-	٢,٤٦٤,٢٢٧	٢,٤٦٤,٢٢٧	٢,٤٦٤,٢٢٧
-	١٩,٩٥٧	١٩,٩٥٧	١٩,٩٥٧
-	-	-	-
١,٣٣٨,٢٦٤	-	١,٣٣٨,٢٦٤	١,٣٣٨,٢٦٤
١,٣٣٨,٢٦٤	٥٨,٢٥٧,٣١٤	٥٩,٥٩٥,٥٧٨	٥٩,٥٩٥,٥٧٨
الإلتزامات المالية			
-	٣,٥٦٣,٣٩٢	٣,٥٦٣,٣٩٢	٣,٥٦٣,٣٩٢
-	٣٨,٨٤٦,٠١٧	٣٨,٨٤٦,٠١٧	٣٨,٨٤٦,٠١٧
-	١٢,٦٨٣,١٧٧	١٢,٦٨٣,١٧٧	١٢,٦٨٣,١٧٧
-	٥٥,٠٩٢,٥٨٦	٥٥,٠٩٢,٥٨٦	٥٥,٠٩٢,٥٨٦

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م			
المتاحة للبيع ألف ريال يمني	التكلفة المطفاة/ الأخرى ألف ريال يمني	إجمالي القيمة المرحلة ألف ريال يمني	القيمة العادلة ألف ريال يمني
الأصول المالية			
-	١٧,٠٤٠,٩٧٠	١٧,٠٤٠,٩٧٠	١٧,٠٤٠,٩٧٠
-	٢٤,٤١٦,٢٥٦	٢٤,٤١٦,٢٥٦	٢٤,٤١٦,٢٥٦
-	٢,٩٢٠,٢٣١	٢,٩٢٠,٢٣١	٢,٩٢٠,٢٣١
-	١١٨,٧١٨	١١٨,٧١٨	١١٨,٧١٨
-	-	-	-
١,٣٣٧,٥٦٦	-	١,٣٣٧,٥٦٦	١,٣٣٧,٥٦٦
١,٣٣٧,٥٦٦	٤٤,٤٩٦,١٧٥	٤٥,٨٣٣,٧٤١	٤٥,٨٣٣,٧٤١
الإلتزامات المالية			
-	٣,٤٩٥,٥٣٥	٣,٤٩٥,٥٣٥	٣,٤٩٥,٥٣٥
-	٢٧,٤٦٤,٩٥١	٢٧,٤٦٤,٩٥١	٢٧,٤٦٤,٩٥١
-	١٣,٥٩١,٨٨٧	١٣,٥٩١,٨٨٧	١٣,٥٩١,٨٨٧
-	٤٤,٥٥٢,٣٧٣	٤٤,٥٥٢,٣٧٣	٤٤,٥٥٢,٣٧٣

٢,٧ إدارة المخاطر المتعلقة بالأدوات المالية

١,٢,٧ إطار إدارة المخاطر

تتم إدارة المخاطر الضمنية (المتأصلة) المتعلقة بأنشطة وعمليات المصرف المختلفة من خلال إجراءات مستمرة لتحديدها وقياسها ومراقبتها، بالإضافة لأساليب الرقابة الأخرى لتبقى في إطار الحدود المسموح بها. وتعتبر إدارة المخاطر من العمليات ذات الأهمية لضمان إستمرارية تحقيق المصرف للأرباح. ويتحمل كل فرد بالمصرف المخاطر الواقعة في إطار مسؤولياته لإستمرارية ربحية المصرف.

٢,٢,٧ عملية إدارة المخاطر

يعتبر مجلس الإدارة للمصرف هو المسؤول عن تحديد ومراقبة المخاطر، وبالرغم من ذلك توجد عدة جهات مسؤولة عن إدارة المخاطر بالمصرف ومنها:

- **اللجنة التنفيذية**، وهي المسؤولة عن مراقبة عملية إدارة المخاطر ككل داخل المصرف.
- **لجنة المخاطر**، ودورها الرئيسي هو إختيار وتنفيذ نظم إدارة المخاطر ومراقبة المحافظ وتقديم تقارير المخاطر للمجلس والمنظمين والإدارة التنفيذية بالإضافة لإعتماد مراقبة المعاملات الإئتمانية.
- **لجنة الأصول والإلتزامات**، والتي تقوم بوضع السياسات والأهداف لإدارة الأصول والإلتزامات لبيان المركز المالي للمصرف من حيث الهيكل، التوزيع، المخاطر والعوائد وتأثيرها على الربحية.
- **لجنة التدقيق**، والتي يتم تعيينها من قبل مجلس الإدارة وهي تضم أعضاء غير تنفيذيين من أعضاء مجلس إدارة المصرف. تساعد لجنة التدقيق مجلس الإدارة على القيام بمسؤولياته فيما يتعلق بتقييم جودة وسلامة التقارير المالية وتدقيق تلك التقارير وسلامة الضوابط الداخلية بالمصرف ونظام قياس تقييم المخاطر ومقارنتها بالمركز الرأس مالي للمصرف وأساليب مراقبة الإلتزام بالقوانين والأنظمة والسياسات الرقابية والداخلية.
- **هيئة الرقابة الشرعية**، والتي تتولى مسؤولية التأكد من إلتزام المصرف بالقواعد والمبادئ الشرعية في معاملاته وأنشطته.

٣,٢,٧ قياس المخاطر

يتم مراقبة المخاطر والسيطرة عليها من خلال مراقبة الحدود المسموح بها لكل نوع من أنواع المخاطر، وتعكس هذه الحدود إستراتيجية عمل المصرف وعوامل السوق المختلفة المحيطة بالإضافة إلى مستوى المخاطر المقبول. مع التركيز على قطاعات مالية معينة، حيث يتم جمع المعلومات من الإدارات المختلفة للمصرف وتحليلها للتعرف المبكر على المخاطر المتوقعة التي قد تنجم عنها، هذا ويتعرض المصرف لمخاطر الإئتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق (مخاطر سعر العائد ومخاطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية) وكذا مخاطر التشغيل وبعض المخاطر الأخرى.

أ. مخاطر الإئتمان

تعتبر عمليات تمويل المرابحات والمضاربات والمشاركات والإجارة المنتهية بالتملك والإستصناع والديون المتعلقة بها وكذا أرصدة الحسابات الجارية لدى البنوك والإستثمارات المالية والحقوق والتعهدات من الغير من الأصول المالية المعرضة لخطر الإئتمان المتمثل في عدم قدرة المدينين على سداد جزء أو كل المستحق عليهم في تواريخ الإستحقاق.

إدارة مخاطر الإئتمان

يقوم المصرف بإستخدام نظام داخلي لتصنيف المخاطر لتقييم الجدارة الإئتمانية للمقترض والأطراف المقابلة. يشتمل نظام المخاطر على ٥ مستويات، المستوى الأول والثاني يتعلق بالديون العاملة (منتظمة وتحت المراقبة) والمستويات من الثالث للخامس هي ديون غير عاملة ولكل منها بيان خاص بالتصنيف يتلائم مع متطلبات البنك المركزي اليمني.

الدرجة	الفئة	معيار التصنيف
٣	ديون دون المستوى	متأخرة السداد لأكثر من ٩٠ يوم، وتظهر بعض الخسائر نتيجة لعوامل سلبية قد تعوق السداد.
٤	ديون مشكوك في تحصيلها	متأخرة السداد لأكثر من ١٨٠ يوم، ووفقاً للمعطيات فإن تحصيل كامل المبلغ يكون مشكوك فيه مما يؤدي لخسارة جزء من القرض.
٥	ديون رديئة	متأخرة السداد لأكثر من ٣٦٠ يوم، وقد لا يتم إسترداد أي مبلغ.

وفيما يلي إجمالي محفظة الديون العاملة للمصرف على أساس تصنيفات الائتمان الداخلية (بدون الأخذ في الاعتبار قيمة الضمانات النقدية مقابل تلك الديون):

الدرجة	الفئة	ألف ريال يمني ٢٠٢٠م	ألف ريال يمني ٢٠١٩م
٢-١	منتظمة وتحت المراقبة	٢,٦٤٥,٩٠٦	٣,٣٦٣,١٩٠

بالإضافة لذلك وتطبيقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني الصادرة بالمشور رقم (١٠) لسنة ١٩٩٧م بشأن مخاطر الائتمان فإن المصرف يلتزم بحد أدنى من المعايير وذلك لإمكان تحقيق إدارة أفضل لمخاطره الائتمانية، وفي سبيل ذلك يقوم المصرف بالإجراءات الآتية:

- إعداد الدراسات الائتمانية عن العملاء والبنوك وتحديد معدلات الخطر الائتمانية المتعلقة بذلك قبل التعامل معهم.
- الحصول على الضمانات الكافية لتخفيض حجم المخاطر التي قد تنشأ في حالة تعثر العملاء أو البنوك.
- المتابعة والدراسة الدورية للعملاء والبنوك بهدف تقييم مراكزهم المالية والائتمانية وتقدير المخصصات المطلوبة للديون والأرصدة غير المنتظمة.
- توزيع العمليات والاستثمارات على قطاعات مختلفة تلافياً لتركز المخاطر.

والجدول التالي يوضح الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لمكونات المركز المالي ويظهر الحد الأقصى للمخاطر بالإجمالي دون الأخذ في الاعتبار العوامل المخففة من تأثير المخاطر بإستخدام إتفاقيات الضمانات (قبل خصم أي ضمانات):

ألف ريال يمني ٢٠٢٠م	ألف ريال يمني ٢٠١٩م	
٤,٣٠١,١٣٩	٣,٦٠١,٤٢١	نقدية بالصندوق وأرصدة الاحتياطي لدى البنك المركزي اليمني (لا تتضمن النقدية بالصندوق والصراف الآلي)
٣٥,٧٥٢,٥٠٤	٢٤,٤١٦,٢٥٦	أرصدة لدى البنوك والمصارف والمؤسسات المالية
٢,٤٦٤,٢٢٧	٢,٩٢٠,٢٣١	عقود تمويل عمليات المراجعة والإستصناع
١٩,٩٥٧	١١٨,٧١٨	إجارة منتهية بالتمليك
١,٣٣٨,٢٦٤	١,٣٣٧,٥٦٦	استثمارات مالية
٩٧٩,٣٧٦	١,٢٣٦,٨١٠	استثمارات عقارية
-	-	القرض الحسن
٥٠٠,٠٠٠	١,٦٠١,٦٤١	استثمارات في شركات تابعة
٢,١٢١,٢٠٨	١,٩٩٣,٨٣١	أرصدة مدينة وأصول أخرى - بعد خصم المدفوعات المقدمة
٤٧,٤٧٦,٦٧٥	٣٧,٢٢٦,٤٧٤	
٨,٩٩٩,٨٨٧	٦,٧١٨,٩٦٤	التزامات عرضية وارتباطات
٥٦,٤٧٦,٥٦٢	٤٣,٩٤٥,٤٣٨	إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان

وفيما يلي تحليل للأصول المالية والالتزامات العرضية والإرتباطات حسب القطاع قبل وبعد خصم أية ضمانات (تركز الحد الأقصى لمخاطر الائتمان حسب القطاع):

البيان	٢٠٢٠م		٢٠١٩م	
	إجمالي الحد الأقصى للمخاطر ألف ريال يمني	صافي الحد الأقصى للمخاطر ألف ريال يمني	إجمالي الحد الأقصى للمخاطر ألف ريال يمني	صافي الحد الأقصى للمخاطر ألف ريال يمني
حكومي	٢٢,٦٠٣,٦٤٢	-	٢٠,٤٢٨,٤٣٤	-
مالي	١٥,٢٤٧,٢٨٥	١٥,٢٤٧,٢٨٥	٧,٧٢٩,٧٠٨	٧,٧٢٩,٧٠٨
صناعي	١,٣٦٥,٠٢٢	١,٣٦٥,٠٢٢	٢,٧١٢,١٠٢	٢,٧١٢,١٠٢
تجاري	٣,٦٠٠,٥٩٧	٣,٦٠٠,٥٩٧	١,٢٢٠,٨٢٣	١,٢٢٠,٨٢٣
مقاولات	٣,٣٤٠,٧٤٨	٣,٣٤٠,٧٤٨	٤,٢٦١,٥٠٧	٤,٢٦١,٥٠٧
زراعي وسمكي	٩٧,٤٧٢	٩٧,٤٧٢	١٢٦,٢٩٠	١٢٦,٢٩٠
أخرى	١,٢٢١,٩٠٩	١,٢٢١,٩٠٩	٧٤٧,٦١٠	٧٤٧,٦١٠
	٤٧,٤٧٦,٦٧٥	٢٤,٨٧٣,٠٣٣	٣٧,٢٢٦,٤٧٤	١٦,٧٩٨,٠٤٠
التزامات عرضية وارتباطات	٨,٩٩٩,٨٨٧	٤,٧٤٦,٤٨٢	٦,٧١٨,٩٦٤	٤,٧١٣,١١٢
	٥٦,٤٧٦,٥٦٢	٢٩,٦١٩,٥١٥	٤٣,٩٤٥,٤٣٨	٢١,٥١١,١٥٢

ويقوم المصرف بإدارة تركيزات المخاطر من خلال توزيع عمليات التمويل والإستثمار على قطاعات إقتصادية ومواقع جغرافية مختلفة. ويبين الإيضاح رقم (٤٢) من الإيضاحات المرفقة للبيانات المالية توزيع الأصول والالتزامات وكذا الإلتزامات العرضية والإرتباطات في تاريخ البيانات المالية على القطاعات الإقتصادية المختلفة، كما يبين الإيضاح رقم (٤٣) من الإيضاحات المرفقة للبيانات المالية توزيع تلك الأدوات المالية على المناطق الجغرافية في تاريخ البيانات المالية.

ب. مخاطر السيولة

تنشأ مخاطر السيولة من التدفقات النقدية التي تنتج من الأصول والالتزامات، والتي لا تتوافق من حيث العملة والحجم وفترات الإستحقاق مما يترتب عليه الحاجة إلى توفر تمويل والتي لا يمكن القيام به دون تكبد تكاليف أعلى أو أية تكاليف أخرى. تتمثل مخاطر السيولة في عدم مقدرة المصرف على الوفاء بالالتزامات في تاريخ الإستحقاق المناسب بالإضافة للمخاطر الناتجة عن عدم القدرة على تسهيل بعض الأموال بأسعار معقولة وفي إطار زمني مناسب.

• إدارة مخاطر السيولة

تقوم إدارة المصرف بالعمل على تنويع أسس التمويل من خلال إستخدام أدوات عديدة من بينها ودائع العملاء مع مراقبة تواريخ الإستحقاق للتأكد من الإحتفاظ بالسيولة الكافية والمطلوبة وكذا مراقبة التدفقات المستقبلية بشكل يومي بالإضافة للقيام بالعمل على ترتيب مصادر تمويل متنوعة وكافية.

وقد حدد البنك المركزي اليمني بالمشور الدوري رقم (٣) لعام ١٩٩٧م نسبة السيولة بحد أدنى ٢٥٪. وقد بلغت نسبة السيولة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م ما نسبته ٨٧ % مقابل ما نسبته ٧٩٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م.

والجدول التالي يوضح تحليل بإستحقاقات الإلتزامات المالية والتي توضح الاستحقاقات التعاقدية المتبقية:

الإلتزامات	٢٠٢٠م			
	إستحقاقات خلال ٣ أشهر ألف ريال يمني	إستحقاقات من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر ألف ريال يمني	إستحقاقات من ٦ أشهر إلى سنة ألف ريال يمني	إستحقاقات أكثر من سنة ألف ريال يمني
أرصدة مستحقة للبنوك والمصارف والمؤسسات المالية	٣,٥٦٣,٣٩٢	-	-	-
الحسابات الجارية والودائع الأخرى	٣٨,٨٤٦,٠١٧	-	-	-
حقوق أصحاب حسابات الإستثمارات المعلقة والإدخار	٥,٤٦٢,٤٧٨	٢٠٧,٥٧٣	-	-
أرصدة دائنة والتزامات أخرى	٢,١٧٢,٢٠١	-	-	-
إجمالي الإلتزامات	٥٠,٠٤٤,٠٨٨	٢٠٧,٥٧٣	-	٧,٦٦٩,٧٩٩
				٥٧,٩٢١,٤٦٠

		٢٠١٩م			
الإجمالي	إستحقاقات أكثر من سنة	إستحقاقات من ٦ أشهر إلى سنة	إستحقاقات من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر	إستحقاقات خلال ٣ أشهر	إستحقاقات
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني
٣,٤٩٥,٥٣٥	-	-	-	٣,٤٩٥,٥٣٥	أرصدة مستحقة للبنوك والمصارف والمؤسسات المالية
٢٧,٤٦٤,٩٥١	-	-	-	٢٧,٤٦٤,٩٥١	الحسابات الجارية والودائع الأخرى حقوق أصحاب حسابات
١٣,٥٩١,٨٨٧	٧,٦٥٧,٦٣٢	-	٣٧٥,٠٠٩	٥,٥٥٩,٢٤٦	الاستثمارات المطلقة والإدخار
٢,١٦٠,٤٥٠	٦٣١,٠٢٨	-	-	١,٥٢٩,٤٢٢	أرصدة دائنة والتزامات أخرى
٤٦,٧١٢,٨٢٣	٨,٢٨٨,٦٦٠	-	٣٧٥,٠٠٩	٣٨,٠٤٩,١٥٤	إجمالي الالتزامات

ويبين الإيضاح رقم (٤١) من الإيضاحات المتممة للبيانات المالية بيان بتواريخ إستحقاقات الأصول والالتزامات المالية وصافي الفارق بينهما في تاريخ البيانات المالية خلال العام مقارنة بالعام الماضي.

ج. مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في تغيير الأسعار، كمعدل العائد (الربح) وأسعار حقوق الملكية، وأسعار صرف العملات الأجنبية، وهامش الإئتمان والتي لها تأثير على إيرادات المصرف أو تدفقاته النقدية المستقبلية أو قيمة أدواته المالية. تتكون مخاطر السوق من مخاطر تقلبات أسعار صرف العملات، ومخاطر معدل العائد (الربح). إن الهدف من إدارة مخاطر السوق هو إدارة والتحكم في تعرض المصرف لمثل هذه المخاطر في الحدود المقبولة مع تحقيق عوائد مجزية على هذه المخاطر.

• إدارة مخاطر السوق

يقوم المصرف بفصل تعرضاته لمخاطر السوق بين محفظتين أحدهما للمتاجرة وأخرى لغير المتاجرة. لا يوجد لدى المصرف مراكز متاجرة في أسهم حقوق الملكية أو السلع والمصدر الرئيسي للمخاطر التي يتعرض لها المصرف هي تعرضات للعملات الأجنبية ومعدل العائد (الربح). لا يدخل المصرف في العقود الأجلة لمواجهة التزاماته بالعملات الأجنبية، كما لا يدخل المصرف في عقود الصرف للعملات الأجنبية لتغطية مخاطر سداد التزاماته المستقبلية بالعملات الأجنبية أو متطلبات عملائه لمواجهة التزاماتهم بالعملات الأجنبية الناتجة عن تعاملاتهم مع المصرف. تقوم إدارة الخزينة بإحتساب جميع إيرادات وخسائر العملات الأجنبية الناشئة عن تعاملات العملاء وإعادة تقييم الأصول والالتزامات في بيان المركز المالي. وتقع مسؤولية متابعة وإدارة هذه المخاطر أيضاً على إدارة الخزينة. إن لجنة إدارة الأصول والالتزامات بالمصرف مسؤولة كلياً عن إدارة المخاطر (خاضعة للمراجعة والإعتماد من قبل الجهة المختصة) في حين أن إدارة الرقابة المالية مسؤولة عن المتابعة اليومية لتنفيذ هذه السياسات.

• مخاطر سعر العائد

يتم تحديد العائد المستحق على حسابات الإستثمارات المطلقة والإدخار على أساس عقد المضاربة الذي يتم بموجبه الإتفاق على المشاركة في الربح والخسارة الناتجة عن أعمال المصرف خلال الفترة المالية. ومن ثم فإن أي تغيير في مستوى الربحية سوف يحدد نسبة الربح التي يمكن للمصرف أن يدفعها لأصحاب حسابات الإستثمارات المطلقة والإدخار وبناء عليه فإن المصرف غير معرض بطريقة مباشرة لمخاطر التغيير في سعر العائد.

ويبين الإيضاح رقم (٣٣) من الإيضاحات المتممة للبيانات المالية متوسط نسبة العائد الموزع لأصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة والإدخار خلال العام مقارنة بالعام الماضي.

• مخاطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية

تتمثل مخاطر العملات الأجنبية بمخاطر تقلب أسعار الأدوات المالية نظراً لتغيير أسعار صرف العملات الأجنبية، وتنشأ من الأدوات المالية المقومة بالعملات الأجنبية، إن العملة التشغيلية المعتمدة لدى المصرف هي الريال اليمني، ونظراً لتعامل المصرف في عدد من العملات الأجنبية طبقاً لطبيعة نشاطه فإن ذلك الأمر قد يعرضه لخطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية. ولأغراض تخفيض ذلك الخطر إلى الحد الأدنى فإن المصرف يعمل على مراعاة التوازن في مراكز العملات الأجنبية وفقاً للتعليمات الصادرة عن البنك المركزي اليمني بالمشور رقم (٦) لسنة ١٩٩٨م بحيث لا يزيد الفائض في مركز كل عملة على حده عن ١٥٪ من رأس المال والاحتياطيات إضافة إلى أن الفائض في المركز المجمع لكافة العملات يجب أن لا يزيد عن ٢٥٪ من رأس المال المصرف واحتياطيات.

ومن أجل الالتزام بتعليمات البنك المركزي اليمني والواردة بالمنشور رقم (٦) لسنة ١٩٩٨م يعمل المصرف دورياً على مراقبة مراكز العملات الأجنبية والتصرف في الفائض من العملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ.

ويوضح الجدول التالي صافي التعرض للعملات الأجنبية في تاريخ البيانات المالية:

٢٠٢٠م					
الإجمالي	أخرى	جنيه إسترليني	ريال سعودي	يورو	دولار أمريكي
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني
٤٢,٢٤٣,٩١٦	٤٨١,٨٠٥	١٥١,٥٨٠	٦,٩٨٨,٥١٥	٦١٠,٥٣٠	٣٤,٠١١,٤٨٦
(٤١,١٢٦,٥٢٦)	(٦٧,٩٠٩)	(١٤٩,٣١٧)	(١١,٦٥٤,١٧٩)	(٦٠٩,٢٣٦)	(٢٨,٦٤٥,٨٨٥)
١,١١٧,٣٩٠	٤١٣,٨٩٦	٢,٢٦٣	(٤,٦٦٥,٦٦٤)	١,٢٩٤	٥,٣٦٥,٦٠١

٢٠١٩م					
الإجمالي	أخرى	جنيه إسترليني	ريال سعودي	يورو	دولار أمريكي
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني
٣٦,٠١٧,٦٨٧	٤٣٨,٣١٩	١٨٧,١١٥	٣,٣٥٠,٩١٠	٨٥٢,٤٩٤	٣١,١٨٨,٨٤٩
(٣٤,٤٩٢,٩٦٦)	(٣١٢,٠٧٥)	(١٨٨,١٧١)	(٧,٦٣٠,٨٨٠)	(٨١٧,٤٣٧)	(٢٥,٥٤٤,٤٠٣)
١,٥٢٤,٧٢١	١٢٦,٢٤٤	(١,٠٥٦)	(٤,٢٧٩,٩٧٠)	٣٥,٠٥٧	٥,٦٤٤,٤٤٦

أثر التغير في القيمة العادلة للعملة (تحليل الحساسية)

يوضح الجدول التالي أسعار صرف العملات الأجنبية الهامة نهاية العام مقارنة بالعام الماضي:

متوسط سعر الصرف وفقاً لسعر السوق الموازي*		سعر الإقفال وفقاً لنشرة أسعار البنك المركزي اليمني		العملة	
٣١ ديسمبر ٢٠١٩م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م	٣١ ديسمبر ٢٠١٩م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م	معدل الريال يمني	معدل الريال يمني
٥٨٢	٦٤٣,٥٠	٢٥٠,٢٥	٢٥٠,٢٥	٢٥٠,٢٥	دولار أمريكي
٦٥٢	٧٨٩,٣٢	٢٨٠,٦٨	٢٨٠,٦٨	٣٠٦,٩٦	يورو أوروبي
١٥٣	١٦٩,٥٠	٦٦,٧٣	٦٦,٧٣	٦٦,٧٢	ريال سعودي
٧٦٥	٨٧٩,٠٩	٣٢٩,٠٥	٣٢٩,٠٥	٣٤١,٨٧	جنيه إسترليني

* تم الاعتماد على آخر معاملات قامت بها إدارة المصرف لتحديد متوسط سعر الصرف في السوق الموازي.

وبحسب تعليمات البنك المركزي اليمني الموجهة للبنوك والمصارف العاملة في الجمهورية اليمنية بأن سعر الإقفال للدولار الأمريكي لشهر ديسمبر ٢٠٢٠م هو ٢٥٠,٢٥ ريال يمني/ للدولار الأمريكي وعليه يتم تقييم مراكزهم المالية في نهاية شهر ديسمبر ٢٠٢٠م وفقاً لهذا السعر، فقد قامت إدارة المصرف باستخدام الأسعار بموجب نشرة أسعار الإقفال الشهري لشهر ديسمبر ٢٠٢٠م الصادرة من البنك المركزي اليمني لتقييم مراكز العملات الأجنبية بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م، ٢٠١٩م.

ومع مراعاة متوسط أسعار الصرف في السوق الموازي والظروف التي تمر بها البلاد خلال الفترة الحالية، الجدول التالي يبين تفاصيل الأثر لانخفاض سعر صرف الريال اليمني مقابل العملات الأجنبية ذات العلاقة والأثر المتوقع على بيان الدخل الشامل الآخر وحقوق الملكية، مع بقاء كافة العوامل الأخرى ثابتة:

الأثر المتوقع على بيان الدخل بالزيادة (النقص)		
٢٠١٩م	٢٠٢٠م	
٧,٤٧١,٤٢٠	٨,٤٣١,٦٥٩	دولار أمريكي
٤٦,٤١١	٢,٠٣٣	يورو أوروبي
(٥,٥٣٣,٢٣٩)	(٧,١٨٧,٣٠٤)	ريال سعودي
(١,٣٩٨)	٣,٥٥٦	جنيه إسترليني
١٦٧,١٠٧	٢٩٥,٦٣٩	أخرى

ويبين إيضاح رقم (٤٤) من الإيضاحات المتممة للبيانات المالية مراكز العملات الأجنبية الهامة والقائمة في تاريخ البيانات المالية مقارنة بالعام الماضي.

د. مخاطر التشغيل

تتمثل مخاطر التشغيل في مخاطر حدوث خسائر مباشرة أو غير مباشرة نتيجة قصور معين ناتج عن التطبيقات التكنولوجية أو العمليات أو أخطاء الموظفين، ويعمل المصرف على التقليل من حدوث هذه المخاطر من خلال إطار من السياسات والإجراءات لتقييم ومراقبة وإدارة هذه المخاطر، وذلك من خلال العمل على الفصل الفعال للواجبات من خلال إجراءات المطابقة، بالإضافة إلى زيادة وعي الموظفين بهذه المخاطر وطرق تقييمها.

هـ. مخاطر أخرى

تشمل المخاطر الأخرى مخاطر عدم الوفاء بالمتطلبات الرقابية والمخاطر القانونية ومخاطر السمعة. ويتم السيطرة على مخاطر عدم الوفاء بالمتطلبات الرقابية من خلال إطار من السياسات والإجراءات المتعلقة بالإنضباط والمتابعة، ويتم إدارة المخاطر القانونية من خلال التطبيق الفعال لتوصيات المستشارين القانونيين داخل وخارج المصرف، ويتم إدارة مخاطر السمعة من خلال فحص منتظم للعوامل المتعلقة بسمعة المصرف بالإضافة لإصدار تعليمات وسياسات خاصة حيث ما كان ذلك ملائماً.

٨. إدارة رأس المال

الهدف الأساسي من إدارة المصرف لرأس المال هو التأكد من الإلتزام بمتطلبات رأس المال الصادرة عن البنك المركزي اليمني ومقررات لجنة بازل للإشراف المصرفي، والتأكد من أن المصرف يحتفظ بمعدل تصنيف إئتماني قوي وكذا نسبة كفاية رأس مال جيدة وأعلى من الحد الأدنى الواجب الإحتفاظ به. ويقوم المصرف بمراقبة كفاية رأس المال وفقاً للتعليمات الصادرة من البنك المركزي اليمني في هذا الشأن وذلك باستخدام أساليب وفقاً للمعايير المطبقة من البنك المركزي اليمني لأغراض الرقابة. ويقوم المصرف بإعداد تقارير دورية (كل ٣ شهور) بنسبة كفاية رأس المال وذلك طبقاً لمنشور البنك المركزي اليمني (٢) لسنة ١٩٩٧م. ويطلب البنك المركزي اليمني من البنوك العاملة في اليمن الإحتفاظ بنسبة إجمالي رأس المال إلى الأصول المرجحة بأوزان المخاطر بنسبة معترف بها دولياً تبلغ (٨٪) كحد أدنى، كما أنه على المصرف أن يحتفظ بنسبة من إجمالي رأس المال إلى ودائع العملاء تبلغ (٥٪) كحد أدنى. ويتم إحتساب نسبة كفاية رأس المال طبقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني بمقارنة مكونات رأس المال الأساسي والمساند بإجمالي أصول والإلتزامات المصرف والموضحة في البيانات المالية بعد ترجيحها بأوزان المخاطر كما يلي:

٢٠١٩م مليون ريال يمني	٢٠٢٠م مليون ريال يمني	
٦,١٢٢	٧,٧١٤	رأس المال الأساسي
٣١	٣٣	رأس المال المساند
٦,١٥٣	٧,٧٤٧	إجمالي رأس المال
الأصول والإلتزامات المرجحة بأوزان المخاطر:		
١٤,٠٥٢	١٦,٩٥٧	إجمالي الأصول
٢,٧١٥	٢,٢٢٥	الإلتزامات العرضية والإرتباطات
١٦,٧٦٧	١٩,١٨٢	إجمالي الأصول والإلتزامات المرجحة بأوزان المخاطر
٣٦,٧٠٪	٤٠,٣٩٪	نسبة كفاية رأس المال

ويتكون رأس المال الأساسي من رأس المال المدفوع والاحتياطيات القانونية والعامّة والأرباح المرحلة (بعد استبعاد المساهمات في رأس مال أي بنك محلي أو شركة مالية محلية) وكذا العجز بالمخصصات، أما رأس المال المساند فيتكون من المخصصات العامة التي يكونها المصرف على الديون المنتظمة بنسبة ١٪ وبحيث لا يزيد عن ٢٪ من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر.

٩. نقدية بالصندوق وأرصدة الاحتياطي لدى البنك المركزي اليمني

يتكون هذا البند مما يلي كما في ٣١ ديسمبر:

٢٠١٩م ألف ريال يمني	٢٠٢٠م ألف ريال يمني	
٣,٨٧٧,٦٨٨	٦,١١٧,١٢٣	نقدية بالصندوق والصرافات الآلية - عملة محلية
٩,٥٦١,٨٦١	٩,٦٠٢,٣٦٤	نقدية بالصندوق والصرافات الآلية - عملة أجنبية
١٣,٤٣٩,٥٤٩	١٥,٧١٩,٤٨٧	
٨٧٢,٦٩٥	١,١٠٦,٩٤٨	احتياطي إلزامي لدى البنك المركزي اليمني - عملة محلية
٢,٧٢٨,٧٢٦	٣,١٩٤,١٩١	احتياطي إلزامي لدى البنك المركزي اليمني - عملة أجنبية
٣,٦٠١,٤٢١	٤,٣٠١,١٣٩	
١٧,٠٤٠,٩٧٠	٢٠,٠٢٠,٦٢٦	

تتمثل أرصدة الاحتياطي لدى البنك المركزي اليمني في الحد الأدنى الواجب الإحتفاظ به لدى البنك المركزي اليمني مقابل حسابات العملاء بالريال اليمني والعملات الأجنبية (بدون عائد)، وهذا الرصيد غير متاح للإستخدام اليومي للمصرف.

١٠. أرصدة لدى البنوك والمصارف المؤسسات المالية

يتكون هذا البند مما يلي كما في ٣١ ديسمبر:

٢٠١٩م ألف ريال يمني	٢٠٢٠م ألف ريال يمني	
٧,٩١٥,٨٢١	١٢,٢٤٦,٥٨١	أرصدة لدى البنك المركزي اليمني
٨,٩١١,١٩٠	٦,٠٥٥,٩٢٣	حسابات جارية - عملة محلية
١٦,٨٢٧,٠١١	١٨,٣٠٢,٥٠٤	حسابات جارية - عملة أجنبية
١,٢٨٠,٥٢٥	٥٨٥,٣٥٧	أرصدة لدى بنوك محلية
١,٧٣٦	٦٥٥,٠٨١	حسابات جارية - عملة أجنبية
١,٢٨٢,٢٦١	١,٢٤٠,٤٣٨	حسابات جارية - عملة محلية
٦,٢١٢,٦٢٤	١٦,١١٥,٩٦٥	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مالية خارجية
٥٠,٠٥٠	٥٠,٠٥٠	حسابات جارية - عملة أجنبية
٤٤,٣١٠	٤٣,٥٤٧	ودائع لأجل - عملة أجنبية
٦,٣٠٦,٩٨٤	١٦,٢٠٩,٥٦٢	حسابات جارية - عملة محلية
٢٤,٤١٦,٢٥٦	٣٥,٧٥٢,٥٠٤	

١١. عقود تمويل عمليات المراجعة والإستصناع

يتكون هذا البند مما يلي كما في ٣١ ديسمبر:

إيضاحات	٢٠٢٠م ألف ريال يميني	٢٠١٩م ألف ريال يميني
تمويل عمليات المراجعة	٥,٣٨٨,٢٨٠	٦,٨٢٥,٩٦٠
تمويلات عقود الإستصناع	١,٢١٠	٢٤٥,٥٨٥
	٥,٣٨٩,٤٩٠	٧,٠٧١,٥٤٥
١٢	(٢,٥٦٩,٠٩٨)	(٣,٧٣٤,٩٣٩)
يخصم: مخصص تمويل عمليات المراجعة والإستصناع	(٢٢٨,١١٤)	(٣٣٥,٢٩٢)
يخصم: إيرادات مؤجلة	(١٢٨,٠٥١)	(٨١,٠٨٣)
يخصم: إيرادات مجانية	٢,٤٦٤,٢٢٧	٢,٩٢٠,٢٣١

- طبقاً لأحكام المادة رقم (٨٥) من قانون البنوك رقم (٣٨) لسنة ١٩٩٨م، وكذلك المادة رقم (١٤) من قانون ضرائب الدخل رقم (١٧) لسنة ٢٠١٠م، فإن كافة المخصصات المكونة طبقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني تكون معفاة من الخضوع لضريبة الدخل.
- تبلغ قيمة تمويل عمليات المراجعة والإستصناع غير المنتظمة مبلغ وقدره ١,٧٦١,٧٢١ ألف ريال يميني في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م بعد خصم الأرصدة المغطاة بودائع وضمائم نقدية بمبلغ وقدره ١,٥١٠,٨٧٢ ألف ريال يميني، وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م تبلغ قيمة تمويل عمليات المراجعة والإستصناع غير المنتظمة مبلغ وقدره ٣,٦٨٦,٦٩٦ ألف ريال يميني بعد خصم الأرصدة المغطاة بودائع وضمائم نقدية بمبلغ وقدره ١,٥٧٦,٥٩٣ ألف ريال يميني، وفيما يلي بيان يوضح ذلك:

إيضاحات	٢٠٢٠م ألف ريال يميني	٢٠١٩م ألف ريال يميني
تمويلات رديئة	١,٧٢٥,٢٥٧	٣,٥٦١,٩٢٩
تمويلات مشكوك في تحصيلها	٦,٤٩١	٣٣,٩١١
تمويلات دون المستوى	٢٩,٩٧٣	٩٠,٨٥٦
	١,٧٦١,٧٢١	٣,٦٨٦,٦٩٦

١٢. مخصص تمويل عمليات المراجعة والإستصناع (منتظمة وغير منتظمة)

يتكون هذا البند مما يلي كما في ٣١ ديسمبر:

إيضاحات	٢٠٢٠م ألف ريال يميني	٢٠١٩م ألف ريال يميني
الرصيد في بداية العام	٣,٦٢٩,٠٦٥	١٠٥,٨٧٤
المكون خلال العام	-	-
المستخدم خلال العام	(١,١٦٥,٨٤١)	(١,١٦٥,٨٤١)
المسترد خلال العام	-	-
الرصيد في نهاية العام	٢,٤٦٣,٢٢٤	١٠٥,٨٧٤
٣٧	٣,٦١١,٠٩٢	٩٦,١٥١
الرصيد في بداية العام	١٧,٩٧٣	٩,٧٢٣
المكون خلال العام	-	-
المسترد خلال العام	-	-
الرصيد في نهاية العام	٣,٦٢٩,٠٦٥	١٠٥,٨٧٤

١٣. إجارة منتهية بالتمليك

يتكون هذا البند مما يلي كما في ٣١ ديسمبر:

٢٠١٩م ألف ريال يمني	٢٠٢٠م ألف ريال يمني	
٢,١٩٥,٨٨٦	١,٦٩٥,٣٨٦	التكلفة في بداية العام
-	-	الإضافات خلال العام
(٥٠٠,٥٠٠)	(٤٨١,٥٦٢)	الإستبعادات خلال العام
١,٦٩٥,٣٨٦	١,٢١٣,٨٢٤	التكلفة في نهاية العام
١,٧٨٤,٢٠٥	١,٥٧٦,٦٦٨	مجمع الإهلاك في بداية العام
٢٩٢,٩٦٣	٩٨,٧٦١	إهلاك العام
(٥٠٠,٥٠٠)	(٤٨١,٥٦٢)	مجمع إهلاك الإستبعادات
١,٥٧٦,٦٦٨	١,١٩٣,٨٦٧	مجمع الإهلاك في نهاية العام
١١٨,٧١٨	١٩,٩٥٧	صافي القيمة الدفترية

تتمثل التكلفة في قيمة الآت ومعدات وعقارات مؤجرة للغير بموجب عقود إجارة منتهية بالتمليك.

١٤. استثمارات في صكوك إسلامية

يتكون هذا البند مما يلي كما في ٣١ ديسمبر:

٢٠١٩م ألف ريال يمني	٢٠٢٠م ألف ريال يمني	عدد الصكوك
-	-	أدوات مصنفة كاستثمارات في ديون صكوك بالتكلفة المطفأة (غير مدرجة)
-	-	صكوك إسلامية - محلية

- الاستثمارات في صكوك إسلامية محلية صادرة عن وحدة الصكوك الإسلامية بالبنك المركزي اليمني (غير مدرجة) وتبلغ القيمة الإسمية للصك صفر ريال يمني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م (مبلغ وقدره صفر ريال يمني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م للصك الواحد).
- الجمهورية اليمنية ممثلة في وزارة المالية التزمت بضمان هذه الصكوك في تواريخ استحقاقها، وفوضت وزارة المالية البنك المركزي اليمني بخصم الاستحقاق في تواريخها من حساب وزارة المالية لدى البنك المركزي اليمني.

١٥. استثمارات في أوراق مالية

يتكون هذا البند مما يلي كما في ٣١ ديسمبر:

٢٠١٩م ألف ريال يمني	٢٠٢٠م ألف ريال يمني	إيضاحات
١,٣٣٧,٥٦٦	١,٣٣٨,٢٦٤	١,١٥
١,٣٣٧,٥٦٦	١,٣٣٨,٢٦٤	أدوات مصنفة كاستثمارات في حقوق الملكية تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان حقوق الملكية
		إستثمارات مالية متاحة للبيع - غير مدرجة

- تتمثل الإستثمارات المالية المتاحة للبيع كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م و٢٠١٩م في إستثمارات مالية محلية (غير مدرجة) ونظراً لتعذر الحصول على تقدير يمكن الاعتماد عليه للقيمة العادلة لتلك الإستثمارات وذلك لعدم وجود أسعار سوقية معلنة وكذا لعدم إمكانية تحديد التدفقات النقدية المستقبلية فقد تم تسجيلها بالتكلفة بعد خصم قيمة الإنخفاض.
- تم احتساب إنخفاض القيمة لبعض الإستثمارات المالية المتاحة للبيع لعدم وجود أي توزيعات من تلك الإستثمارات خلال السنوات الماضية وكذا عدم توقع إستلام أي توزيعات منها خلال السنوات القادمة.
- كافة الإستثمارات المالية المتاحة للبيع غير مصنفة من قبل شركات تصنيف عالمية.

١,١٥ استثمارات مالية متاحة للبيع

يتكون هذا البند مما يلي كما في ٣١ ديسمبر:

٢٠١٩م ألف ريال يمني	٢٠٢٠م ألف ريال يمني	إيضاحات
٦٤٨,٢٠٠	٦٤٨,٢٠٠	الشركة العقارية الرائدة
٥٢٥,١٢٤	٥٢٥,١٢٣	الشركة العربية للحديد والصلب
٩٠,٩١٧	٩٠,٩١٧	شركة بروم للصيد البحري
٨٩,٧٥٣	٩٠,٤٥٢	الشركة اليمنية للخدمات المالية
٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	الشركة الإسلامية اليمنية للتأمين
٥٠,٠٠٠	—	الشامل للتطوير العقاري والإستثمار
١,٤٥٣,٩٩٤	١,٤٠٤,٦٩٢	
يخصم:		
(١١٦,٤٢٨)	(٦٦,٤٢٨)	١,١,١٥ خسائر الإنخفاض في قيمة الإستثمارات المالية المتاحة للبيع
١,٣٣٧,٥٦٦	١,٣٣٨,٢٦٤	

١,١,١٥ الانخفاض في قيمة الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

يتكون هذا البند مما يلي كما في ٣١ ديسمبر:

٢٠١٩م ألف ريال يمني	٢٠٢٠م ألف ريال يمني	
١١٦,٤٢٨	١١٦,٤٢٨	الرصيد في بداية العام
—	—	يضاف: الإنخفاض خلال العام*
—	(٥٠,٠٠٠)	المستخدم من الانخفاض في قيمة الاستثمارات المالية المتاحة للبيع
١١٦,٤٢٨	٦٦,٤٢٨	الرصيد في نهاية العام

* طبقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني، يتوجب على المصرف تدعيم الإنخفاض في قيمة الإستثمارات المالية المتاحة للبيع وللبعض الإستثمارات بنسبة ٢٠٪ سنوياً بدءاً من عام ٢٠١٦م وبما يبلغ ٤٥٨,٧٠٥,٦٨٩ ريال يمني وذلك لعدم وجود أي توزيعات من تلك الإستثمارات خلال السنوات السابقة وكذا توقع عدم استلام أي توزيعات منها خلال السنوات القادمة.

١,١٦ إستثمارات عقارية

يتكون هذا البند مما يلي كما في ٣١ ديسمبر:

٢٠١٩م ألف ريال يمني	٢٠٢٠م ألف ريال يمني	
١,٢٣٦,٨١٠	١,٠٢٢,٦٨٩	إستثمارات عقارية – محلية
١,٢٣٦,٨١٠	١,٠٢٢,٦٨٩	
—	—	التغير في القيمة العادلة (أرباح غير محققة)
—	—	
—	(٤٣,٣١٣)	يخصم: احتياطي القيمة العادلة للعقارات المحولة للأصول الثابتة
١,٢٣٦,٨١٠	٩٧٩,٣٧٦	

وتتمثل الاستثمارات العقارية فيما يلي:

م٢٠١٩ ألف ريال يمني	م٢٠٢٠ ألف ريال يمني	
٢,٤٦٢,٦٠٣	١,٢٣٦,٨١٠	الرصيد في بداية العام
—	—	الإضافات خلال العام
(١,٢٢٥,٧٩٣)	(٢١٤,١٢١)	الإستبعادات خلال العام*
١,٢٣٦,٨١٠	١,٠٢٢,٦٨٩	إجمالي التكلفة
—	(٤٣,٣١٣)	يخصم: احتياطي القيمة العادلة للعقارات المحولة للأصول الثابتة
١,٢٣٦,٨١٠	٩٧٩,٣٧٦	

* تتمثل قيمة الاستبعادات في تحويل أرضية آلت ملكيتها للمصرف بمبلغ وقدره ٢٤٩,٤٥١ ألف ريال يمني بالإضافة إلى شقه بمبلغ وقدره ٧,٩٨٣ ألف ريال يمني إلى حساب الأراضي والمباني ضمن الأصول الثابتة وذلك لاستخدامها في نشاط المصرف.

١٧. القرض الحسن

يتكون هذا البند مما يلي كما في ٣١ ديسمبر:

م٢٠١٩ ألف ريال يمني	م٢٠٢٠ ألف ريال يمني	
—	—	قروض حسنة ممنوحة للبنوك والمصارف والمؤسسات المالية
١٠١,٨٥٢	١٠١,٨٥٢	قروض حسنة ممنوحة لعملاء المصرف
١٠١,٨٥٢	١٠١,٨٥٢	
—	—	يخصم: السداد إلى الحسابات الجارية للعملاء
(١٠١,٨٥٢)	(١٠١,٨٥٢)	يخصم: مخصص القرض الحسن
—	—	

١٨. إستثمارات في شركات تابعة

يتكون هذا البند مما يلي كما في ٣١ ديسمبر:

م٢٠١٩ نسبة المساهمة	م٢٠١٩ ألف ريال يمني	م٢٠٢٠ نسبة المساهمة	م٢٠٢٠ ألف ريال يمني	
%١٠٠	١,٦٠١,٦٤١	%١٠٠	٥٠٠,٠٠٠	مصنع الشامل للطوب الأحمر (غير مدرجة)
	١,٦٠١,٦٤١		٥٠٠,٠٠٠	

١٩. أرصدة مدينة وأصول أخرى

يتكون هذا البند مما يلي كما في ٣١ ديسمبر:

٢٠١٩م ألف ريال يمني	٢٠٢٠م ألف ريال يمني	إيضاحات
١,٦٨٩,٥٩٦	١,٦٩٠,٠٩٦	أصول آلت ملكيتها للمصرف*
١,٢٨١,٠٥٦	١,٢١٣,٨٢٤	مدينو الإجارة المنتهية بالتمليك
١,١٤١,٨٠٢	٧٥٦,٣٢٨	حسابات جارية مكشوفة
١٤٤,٣٩٨	١٨١,١٩٥	سلف وعهد موظفين
٩١,٧١٥	١٠٢,٩٩٥	مصروفات مدفوعة مقدماً
٨٠,٩٩٧	٨٦,٠٦٧	مخزون قرطاسية ومطبوعات
١٧,٤٨٣	١٧,٤٨٣	مشروعات قيد التنفيذ – دفعات
٧١١	٢٨٤	إيرادات مستحقة
٥٠٧,٦٥١	٥٢٤,٤٧٥	مدينون متنوعون
٤,٩٥٥,٤٠٩	٤,٥٧٢,٧٤٧	

يخصم: مخصص ديون مشكوك في تحصيلها للأرصدة المدينة

(٢,٨٥٢,٣٨٠)	(٢,٣٣١,٠٦١)	٢٠	والأصول الأخرى
٢,١٠٣,٠٢٩	٢,٢٤١,٦٨٦		

* جاري إستكمال الإجراءات القانونية اللازمة لتعميد عقود بعض الأصول التي آلت ملكيتها للمصرف لدى الجهات الحكومية.

٢٠. مخصص ديون مشكوك في تحصيلها للأرصدة المدينة والأصول الأخرى

يتكون هذا البند مما يلي كما في ٣١ ديسمبر:

٢٠١٩م ألف ريال يمني	٢٠٢٠م ألف ريال يمني	إيضاحات
٢,٨٢٨,٤٦٦	٢,٨٥٢,٣٨٠	الرصيد في بداية العام
(٧,١٦٨)	٤,١٠٣	فروق إعادة ترجمة أرصدة المخصص بالعملات الأجنبية
٣١,٠٨٢	—	المكون خلال العام
—	(٥٢٥,٤٢٢)	المستخدم خلال العام
٢,٨٥٢,٣٨٠	٢,٣٣١,٠٦١	الرصيد في نهاية العام

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م

٢١. ممتلكات ومعدات

يتكون هذا البند مما يلي كما في ٣١ ديسمبر:

الإجمالي	تحسينات مباني مستأجرة	أجهزة ومعدات كمبيوتر	أثاث ومفروشات	سيارات	آلات ومعدات	مباني	أراضي	
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	
٣,٩٢٧,٥١٩	٥٤,٦٦٢	٨٤١,٠٣٧	٤٠٣,١٤٤	١٢٦,٩٣٧	٦١٣,٠٥٩	٤٣١,٤٥٣	١,٤٥٧,٢٢٧	إجمالي المبلغ المرحل في ١ يناير ٢٠٢٠م
٣٥٠,٦٣٢	—	١٧,٥١٠	٢,٤٠٣	١٥,٢٦٢	٣٣,٢١٨	٣٢,٧٨٨	٢٤٩,٤٥١	إضافات
(٤٥,٩٩٠)	—	(١٥,٥٠٢)	(٢,٦١٧)	(١٢,٦٧٨)	(١٥,١٩٣)	—	—	إستبعادات
٤,٢٣٢,١٦١	٥٤,٦٦٢	٨٤٣,٥٤٥	٤٠٢,٩٣٠	١٢٩,٥٢١	٦٣١,٠٨٤	٤٦٤,٢٤١	١,٧٠٦,٦٧٨	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م
١,٦٧١,٩٦٩	٣٣,٩٣٠	٨٠٠,٨٠٧	٢٧١,٩٥١	١١٠,٢٥٤	٤٣٣,٦٥٨	٢١,٣٦٩	—	مجمع الإهلاك في ١ يناير ٢٠٢٠م
١٠٠,١٧٦	٤,٥٦١	١٥,٠١٤	١٩,٧٠٢	٦,٠٠١	٤٥,٨٩٠	٩,٠٠٨	—	إهلاكات السنة
(٤٤,٦٧٦)	—	(١٥,١٨٧)	(٢,٥٢٦)	(١٢,٠٦١)	(١٤,٩٠٢)	—	—	إستبعادات
١,٧٢٧,٤٦٩	٣٨,٤٩١	٨٠٠,٦٣٤	٢٨٩,١٢٧	١٠٤,١٩٤	٤٦٤,٦٤٦	٣٠,٣٧٧	—	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م
٢,٥٠٤,٦٩٢	١٦,١٧١	٤٢,٤١١	١١٣,٨٠٣	٢٥,٣٢٧	١٦٦,٤٣٨	٤٣٣,٨٦٤	١,٧٠٦,٦٧٨	المبلغ المرحل في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م
٣,٣٧٥,٣٩٠	٥١,١٥١	٨٣٩,٣٧٧	٤٢٩,١٢٥	١١٦,٨٦٠	٥٩٢,٤٨٠	٤٣١,٤٥٣	٩١٤,٩٤٤	إجمالي المبلغ المرحل في ١ يناير ٢٠١٩م
٥٩٤,١٢٣	٣,٥١١	٦,٢٧٠	٢,٦٨١	١٠,٠٧٧	٢٩,٣٠١	—	٥٤٢,٢٨٣	إضافات
(٤١,٩٩٤)	—	(٤,٦١٠)	(٢٨,٦٦٢)	—	(٨,٧٢٢)	—	—	إستبعادات
٣,٩٢٧,٥١٩	٥٤,٦٦٢	٨٤١,٠٣٧	٤٠٣,١٤٤	١٢٦,٩٣٧	٦١٣,٠٥٩	٤٣١,٤٥٣	١,٤٥٧,٢٢٧	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م
١,٥٩٤,٨٤٣	٢٩,٣٦٤	٧٧٧,١٧١	٢٨٠,١١٦	١٠٣,٦٠٢	٣٩١,٩٧٥	١٢,٦١٥	—	مجمع الإهلاك في ١ يناير ٢٠١٩م
١١٨,٧٦٧	٤,٥٦٦	٢٨,١٥٠	٢٠,٤٥٣	٦,٦٥٢	٥٠,١٩٢	٨,٧٥٤	—	إهلاكات السنة
(٤١,٦٤١)	—	(٤,٥١٤)	(٢٨,٦١٨)	—	(٨,٥٠٩)	—	—	إستبعادات
١,٦٧١,٩٦٩	٣٣,٩٣٠	٨٠٠,٨٠٧	٢٧١,٩٥١	١١٠,٢٥٤	٤٣٣,٦٥٨	٢١,٣٦٩	—	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م
٢,٢٥٥,٥٥٠	٢٠,٧٣٢	٤٠,٢٣٠	١٣١,١٩٣	١٦,٦٨٣	١٧٩,٤٠١	٤١٠,٠٨٤	١,٤٥٧,٢٢٧	المبلغ المرحل في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م

٢٢. أرصدة مستحقة للبنوك والمصارف والمؤسسات المالية

يتكون هذا البند مما يلي كما في ٣١ ديسمبر:

٢٠١٩م	٢٠٢٠م	
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	
٣,٤٤٨,١٦٥	٣,٥٦١,٧١٥	أرصدة مستحقة للبنوك المحلية
٢١,٧٩٧	١,٦٧٧	حسابات جارية - عملة محلية
٣,٤٦٩,٩٦٢	٣,٥٦٣,٣٩٢	حسابات جارية - عملة أجنبية
٢٥,٥٧٣	—	أرصدة مستحقة للبنوك والمؤسسات المالية الخارجية
٢٥,٥٧٣	—	حسابات جارية - عملة أجنبية
٣,٤٩٥,٥٣٥	٣,٥٦٣,٣٩٢	

٢٣. حسابات جارية وودائع أخرى

يتكون هذا البند مما يلي كما في ٣١ ديسمبر:

١, ٢٣ الحسابات الجارية والودائع الأخرى وفقاً للنوع

٢٠١٩م	٢٠٢٠م	
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	
٨,٠١١,٥٢٤	١١,١٥١,٨٩٧	حسابات جارية – عملة محلية
١٧,١٧٠,٤٠٠	٢١,٦٦٢,٥١٦	حسابات جارية – عملة أجنبية
٢٥,١٨١,٩٢٤	٣٢,٨١٤,٤١٣	
٢٣٦,٨٢٧	١٧٩,٨٤٢	تأمينات نقدية – عملة محلية
١,٦٦٠,٩٧٧	٤,٢٥٦,٣١٧	تأمينات نقدية – عملة أجنبية
١,٨٩٧,٨٠٤	٤,٤٣٦,١٥٩	
٣٨٥,٢٢٣	١,٥٩٥,٤٤٥	ودائع أخرى
٢٧,٤٦٤,٩٥١	٣٨,٨٤٦,٠١٧	

٢, ٢٣ الحسابات الجارية والودائع الأخرى وفقاً للقطاعات

٢٠١٩م	٢٠٢٠م	
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	
٨,١٣٠,٩٠٨	٤,١١٦,٨٥٢	تجاري
٤,٩٤١,٢٢٧	٣,٤٩٤	صناعي
١٩٣,٨٣٢	٩٠٦	زراعي وصيد أسماك
١٤,١٩٨,٩٨٤	٣٤,٧٢٤,٧٦٥	أفراد وأخرى
٢٧,٤٦٤,٩٥١	٣٨,٨٤٦,٠١٧	

٢٤. أرصدة دائنة والتزامات أخرى

يتكون هذا البند مما يلي كما في ٣١ ديسمبر:

٢٠١٩م	٢٠٢٠م	إيضاحات
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	
٨١٠,٩٣١	٩٨١,٨٥٨	مراجعات قيد التنفيذ
٩٤٢,٠٠٦	٩٧٢,٠٠١	أرصدة دائنة أخرى
٢٨٥,٨٦٥	٤٤٨,٨٣٢	مصروفات مستحقة
١١٨,٧١٨	١٩,٩٥٧	دائنو الإجارة المنتهية بالتمليك
٢,٩٣٠	٤٠٤,٢٢٦	١,٢٤ ضرائب الدخل عن العام
٢,١٦٠,٤٥٠	٢,٨٢٦,٨٧٤	

١,٢٤ ضريبة الدخل عن العام

يتكون هذا البند مما يلي كما في ٣١ ديسمبر:

٢٠١٩م	٢٠٢٠م	
ريال يمني	ريال يمني	
٢,٧٤٨	٢,٩٣٠	الرصيد الافتتاحي
٢,٩٣٠	٤٠٤,٢٢٦	المكون خلال العام
(٢,٧٤٨)	(٢,٩٣٠)	المسدد خلال العام
٢,٩٣٠	٤٠٤,٢٢٦	الرصيد نهاية العام

٢٥. مخصصات أخرى

يتكون هذا البند مما يلي كما في ٣١ ديسمبر:

٢٠٢٠م					
الرصيد في	مخصصات	المستخدم خلال	المكون خلال	الرصيد	
الرصيد في	إنتفى الغرض	العام	العام	أول العام	
نهاية العام	منها	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني				
٣٦,٦٦٧	—	—	٣٣٤	٣٦,٣٣٣	مخصص التزامات عرضية
١٠,٧٩٨	—	—	—	١٠,٧٩٨	مخصص مطالبات محتملة
٤٧,٤٦٥	—	—	٣٣٤	٤٧,١٣١	

٢٠١٩م					
الرصيد في	مخصصات	المستخدم خلال	المكون خلال	الرصيد أول	
الرصيد في	إنتفى الغرض	العام	العام	العام	
نهاية العام	منها	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني				
٣٦,٣٣٣	(٢٤,٠٤٨)	—	—	٦٠,٣٨١	مخصص التزامات عرضية
١٠,٧٩٨	—	—	—	١٠,٧٩٨	مخصص مطالبات محتملة
٤٧,١٣١	(٢٤,٠٤٨)	—	—	٧١,١٧٩	

٢٦. حقوق أصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة والادخار

١,٢٦ حقوق أصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة والادخار وفقاً للنوع

٢٠١٩م	٢٠٢٠م	
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	
٢,٥٩٩,٧١٢	٢,٢٧١,٥٥٥	ودائع استثمارية - عملة محلية
٥,٨٤٧,٤٥٤	٥,٣٠١,٩٦٣	ودائع استثمارية - عملة أجنبية
٨,٤٤٧,١٦٦	٧,٥٧٣,٥١٨	
١,٩٨١,١٤٥	١,٦٥٨,٢٨٤	ودائع إدخار استثماري - عملة محلية
٣,١٦٣,٥٧٦	٣,٤٥١,٣٧٥	ودائع إدخار استثماري - عملة أجنبية
٥,١٤٤,٧٢١	٥,١٠٩,٦٥٩	
١٣,٥٩١,٨٨٧	١٢,٦٨٣,١٧٧	

أموال حقوق أصحاب حسابات الاستثمارات مختلطة مع أموال المصرف ويتم استخدامها للتمويل والاستثمار في الأصول بطريقة إسلامية.

٢٠٢٠ حقوق أصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة والادخار وفقاً للقطاعات

٢٠١٩م ألف ريال يمني	٢٠٢٠م ألف ريال يمني	
٢,١٧٠,٥١٠	٢٠٤,٢٢٤	تجاري
٢١٢,٧٢٠	١٢٥,٤٧٠	صناعي
٢٩,٨٦٤	١,١٠٢	زراعي وصيد أسماك
١١,١٧٨,٧٩٣	١٢,٣٥٢,٣٨١	أفراد وأخرى
١٣,٥٩١,٨٨٧	١٢,٦٨٣,١٧٧	

٢٧. رأس المال المدفوع

يبلغ رأس المال المصدر والمدفوع مبلغ وقدره ٦ مليار ريال يمني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م (مبلغ ٦ مليار ريال يمني في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م) موزع على عدد ٦ مليون سهم، بقيمة إسمية للسهم الواحد ألف ريال يمني وذلك طبقاً لقرار الجمعية العامة غير العادية للمساهمين بتاريخ ٢٤ مايو ٢٠٠٥م وكذا تنفيذاً لقرار مجلس إدارة البنك المركزي اليمني رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٤م بشأن زيادة رأس المال ليبلغ ٦ مليار ريال يمني.

٢٨. الاحتياطي القانوني

وفقاً لأحكام قانون المصارف الإسلامية رقم (٢١) لسنة ١٩٩٦م والمعدل بالقانون رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٩م وكذا النظام الأساسي المعدل للمصرف يتم احتجاز بما لا يقل عن نسبة ١٠٪ من صافي الأرباح لتغذية الاحتياطي القانوني حتى يساوي رصيد الاحتياطي ضعفي رأس المال المدفوع.

لا يمكن استخدام ذلك الاحتياطي دون الحصول على الموافقة المسبقة من البنك المركزي اليمني وقد بلغ الاحتياطي القانوني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م مبلغ وقدره ٤٥٥,٠٢٢ ألف ريال يمني، مبلغ وقدره ٩٨٧,٩٨٧ ألف ريال يمني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م.

٢٩. احتياطي القيمة العادلة

بلغ احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات العقارية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م لا شيء نظراً لتحويل جزء من الاستثمارات العقارية إلى الأصول الثابتة (مبلغ وقدره ٤٣,٣١٣ ألف ريال يمني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م) نتيجة إعادة تقييم الاستثمارات العقارية بالقيمة العادلة.

٣٠. التزامات عرضية وارتباطات

يتكون هذا البند مما يلي كما في ٣١ ديسمبر:

٢٠٢٠م			
صافي قيمة الالتزام	التأمين المحتجز	إجمالي قيمة الالتزامات	
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	
٢,٠٢٠,٥٤٥	(٣,٥٩٨,٨٦٤)	٥,٦١٩,٤٠٩	اعتمادات مستندية
٢,٧٢٥,٩٣٧	(٦٥٤,٥٤١)	٣,٣٨٠,٤٧٨	خطابات ضمان
٤,٧٤٦,٤٨٢	(٤,٢٥٣,٤٠٥)	٨,٩٩٩,٨٨٧	
٢٠١٩م			
صافي قيمة الالتزام	التأمين المحتجز	إجمالي قيمة الالتزامات	
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	
٢,١٠٢,٢٠٨	(١,١٣٦,٢٧٩)	٣,٢٣٨,٤٨٧	اعتمادات مستندية
٢,٥٨٥,٧٧٨	(٧٦١,٥٢٥)	٣,٣٤٧,٣٠٣	خطابات ضمان
٤,٦٨٧,٩٨٦	(١,٨٩٧,٨٠٤)	٦,٥٨٥,٧٩٠	

٣١. إيرادات تمويل عمليات المراجعة والإستصناع

يتكون هذا البند مما يلي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر:

م٢٠١٩ ألف ريال يمني	م٢٠٢٠ ألف ريال يمني	
٣١٢,١٥٥	٣١٠,٦٢٨	إيرادات تمويل عمليات المراجعات
٥٩١	٩,٢٢٠	إيرادات تمويل عقود الإستصناع
٣١٢,٧٤٦	٣١٩,٨٤٨	

٣٢. إيرادات من الاستثمارات المشتركة الأخرى

يتكون هذا البند مما يلي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر:

م٢٠١٩ ألف ريال يمني	م٢٠٢٠ ألف ريال يمني	
—	١٦٥,٧٦٤	إيرادات من الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية
—	١٦٥,٧٦٤	إيرادات صكوك الوكالة
٣٠,١١٢	١٠,٤٦١	إيرادات استثمارات مالية
—	١٠,٠٠٠	إيرادات إجارة منتهية بالتمليك
٩,٠٦٣	١,٣٧٥	إيرادات استثمارات مالية متاحة للبيع
٤٣,٧٣٧	—	إيرادات ودائع استثمارية
٢٧,٠٥٥	—	إيرادات استثمارات عقارية
—	—	إيرادات صكوك إسلامية
—	—	إيرادات إستثمارات أخرى
١٠٩,٩٦٧	٢١,٨٣٦	
١٠٩,٩٦٧	١٨٧,٦٠٠	

٣٣. عائد أصحاب حسابات الإستثمارات المطلقة والإدخار

يتم تحديد نصيب أصحاب حسابات الإستثمارات المطلقة والإدخار من عائد الإستثمار المحقق خلال العام بتقسيم إجمالي العائد من التمويلات المختلفة والإستثمارات المشتركة الأخرى بين العملاء والمساهمين ثم يتم توزيع نصيب العملاء فيما بينهم على أساس نسبة المشاركة مرجحة بالأعداد ويتم إعتداد نسب حصص أرباح ودايع العملاء من مجلس إدارة المصرف بناء على إقتراح لجنة الميزانية التي تقوم بإحتساب المبالغ المستثمرة بالعملة المحلية والأجنبية والأعداد الخاصة بها ونسب المشاركة.

وقد بلغت نسبة عائد الاستثمار كما يلي:

م٢٠١٩ ريال يمني %	م٢٠٢٠ ريال يمني %	م٢٠١٩ دولار أمريكي %	م٢٠٢٠ دولار أمريكي %	
٢,٠٠	٤,٥٠	٢,٥٠	٦,٥٠	الودائع المستثمرة لمدة سنة واحدة
١,٢٥	٣,٢٥	١,٥٠	٤,٢٥	الودائع المستثمرة لمدة ستة أشهر
١,٠٠	٢,٥٠	١,٢٥	٣,٠٠	الودائع المستثمرة لمدة ثلاثة أشهر
١,٠٠	٢,٤٠	١,٢٥	٢,٧٥	حسابات الإدخار الاستثماري

٣٤. إيرادات رسوم وعمولات

يتكون هذا البند مما يلي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر:

٢٠١٩م ألف ريال يمني	٢٠٢٠م ألف ريال يمني	
١٨٤,٦٦٥	٢٤٦,١٩١	عمولات عن التحويلات النقدية
١٠٤,٣٠٨	١٥٧,٤٨٤	عمولات وأتعاب خدمات مصرفية أخرى
٩٣,٨٦٤	٦٦,٦٦٥	عمولات عن الإعتمادات المستندية
٦٥,٢٦٦	٤١,١٩٣	عمولات عن خطابات الضمان
٤٤٨,١٠٣	٥١١,٥٣٣	

٣٥. أرباح عمليات النقد الأجنبي

يتكون هذا البند مما يلي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر:

٢٠١٩م ألف ريال يمني	٢٠٢٠م ألف ريال يمني	
١,٥٢٥,٠٤٣	٣,٦٨٥,٣٤٤	فروق إعادة ترجمة الأرصدة بالعملات الأجنبية
١٦,٢٠٦	٩٨,٢٠٤	أرباح التعامل في العملات الأجنبية
١,٥٤١,٢٤٩	٣,٧٨٣,٥٤٨	

٣٦. إيرادات عمليات أخرى

يتكون هذا البند مما يلي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر:

٢٠١٩م ألف ريال يمني	٢٠٢٠م ألف ريال يمني	إيضاحات
٢٤,٠٤٨	—	٢٥ مخصصات أنتفى الغرض منها:
٢٤,٠٤٨	—	مخصصات أخرى
—	٤٣,٣١٣	إيرادات من احتياطات إعادة التقييم الخاص بالعقارات
١٤,٢٨٩	١٣,٥١٣	الاستثمارية المحولة للأصول الثابتة
٤,٨٣٩	٦,٨٥٦	إيجارات
٤٣,١٨١	١٢,٦٤٦	صافي أرباح بيع ممتلكات ومعدات
٨٦,٣٥٧	٧٦,٣٢٨	أخرى

٣٧. مخصصات محملة على بيان الدخل

يتكون هذا البند مما يلي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر:

٢٠١٩م ألف ريال يمني	٢٠٢٠م ألف ريال يمني	إيضاحات
٢٧,٦٩٦	—	١٢ مخصص تمويل عمليات المراجعة والإستصناع
٣١,٠٨٢	—	٢٠ مخصص ديون مشكوك في تحصيلها للأرصدة المدينة والأصول الأخرى
—	٣٣٤	مخصصات أخرى
٥٨,٧٧٨	٣٣٤	

٣٨. تكاليف الموظفين

يتكون هذا البند مما يلي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر:

٢٠١٩م	٢٠٢٠م	
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	
٨٥١,٢٤٠	٩٧٣,٩٠٢	مرتبات وبدلات وحوافز
٤٩,٤٩٥	٩٧,٢٣٠	حصة المصرف في التأمينات الاجتماعية
٩٠٠,٧٣٥	١,٠٧١,١٣٢	

٣٩. مصروفات أخرى

يتكون هذا البند مما يلي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر:

٢٠١٩م	٢٠٢٠م	
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	
١٥٢,٥١٦	٢٠٢,٩٣٦	حراسة وأمن
٦١,٤٩٧	١٣٥,٠٨٦	زكاة
١١٤,٠٥٨	١١٤,٠٦٣	إيجارات
٩٦,٥٩٣	١١٣,٧٥٧	وقود وزيوت
٨٧,٦٤٩	٨٦,٦٠٣	صيانة
٨٦,٦٣٦	٧٤,١٠٧	إتصالات
٦٠,٢٥٣	٦٣,٥٣٣	ضيافة وإستقبال
٣٩,٩٢٠	٥٠,٠١٢	مصاريف تأمين النقد والخزائن
٢٧,٠٧٦	٤٠,٦١٩	مياه وكهرباء
١٩,٤٣٠	٣٥,٨٦٨	نقل وإنتقالات
١٨,٩٧١	٢٧,٣٧٣	مصروفات نظافة
١٨,٣٩٤	٢٤,٨٢٠	قرطاسية وأدوات مكتبية
١٧,١٩٢	٢١,٥٢٩	أتعاب مهنية وإستشارات
١١,٦٩٣	٩,٣١٣	تدريب
١٢,٩٢٥	٨,٥٢٣	دعاية وإعلان
٥,٣٨١	٦,٣٤٧	رسوم حكومية وإشتراكات
٢٤٧,٩٠٥	٢٢٤,٧٨٠	مصروفات أخرى
١,٠٧٨,٠٨٩	١,٢٣٩,٢٦٩	

٤٠. عائد السهم من صافي أرباح العام

يتكون هذا البند مما يلي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر:

٢٠١٩م	٢٠٢٠م	
٩,٤٣٨	١,٦٢٦,٩٠٣	صافي أرباح العام – ألف ريال يمني
٦,٠٠٠	٦,٠٠٠	عدد الأسهم – ألف سهم
١,٥٧	٢٧١,١٥	عائد السهم من صافي الأرباح – ريال يمني

٤١ استحقاقات الأصول والالتزامات المالية

		٢٠٢٠م			
الإجمالي	استحقاقات أكثر من سنة	استحقاقات من ٦ أشهر إلى سنة	استحقاقات من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر	استحقاقات خلال ٣ أشهر	
مليون ريال يمني	مليون ريال يمني	مليون ريال يمني	مليون ريال يمني	مليون ريال يمني	
٢٠,٠٢١	—	—	—	٢٠,٠٢١	نقدية بالصندوق وأرصدة الاحتياطي لدى البنك المركزي اليمني
٣٥,٧٥٣	٥٠	—	—	٣٥,٧٥٣	أرصدة لدى البنوك والمصارف والمؤسسات المالية
٢,٤٦٤	١,٧٩٥	٥٢٥	٦٣	٨١	عقود تمويل عمليات المراجعة والإستصناع
٢٠	٢٠	—	—	—	إجارة منتهية بالتملك
١,٣٣٨	١,٣٣٨	—	—	—	استثمارات مالية
٩٧٩	٩٧٩	—	—	—	استثمارات عقارية
—	—	—	—	—	القرض الحسن
٥٠٠	٥٠٠	—	—	—	استثمارات في شركات تابعة
٧٥٦	٧٥٦	—	—	—	حسابات جارية مكشوفة
٦١,٨٣١	٥,٤٣٨	٥٢٥	٦٣	٥٥,٨٠٥	
الالتزامات:					
٣,٥٦٣	—	—	—	٣,٥٦٣	أرصدة مستحقة للبنوك والمصارف والمؤسسات المالية
٣٨,٨٤٦	—	—	—	٣٨,٨٤٦	الحسابات الجارية والودائع الأخرى
١٢,٦٨٣	٧,٠١٣	—	٢٠٨	٥,٤٦٢	حسابات الاستثمارات المطلقة والإدخار
٥٥,٠٩٢	٧,٠١٣	—	٢٠٨	٤٧,٨٧١	
٦,٧٣٩	(١,٥٧٥)	٥٢٥	(١٤٥)	٧,٩٣٤	الصافي

		٢٠١٩م			
الإجمالي	استحقاقات أكثر من سنة	استحقاقات من ٦ أشهر إلى سنة	استحقاقات من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر	استحقاقات خلال ٣ أشهر	
مليون ريال يمني	مليون ريال يمني	مليون ريال يمني	مليون ريال يمني	مليون ريال يمني	
١٧,٠٤١	—	—	—	١٧,٠٤١	نقدية بالصندوق وأرصدة الاحتياطي لدى البنك المركزي اليمني
٢٤,٤١٦	٥٠	—	—	٢٤,٣٦٦	أرصدة لدى البنوك والمصارف والمؤسسات المالية
٢,٩٢٠	٢,٦٦٣	٩٧	٩٠	٧٠	عقود تمويل عمليات المراجعة والإستصناع
١١٩	١١٩	—	—	—	إجارة منتهية بالتملك
—	—	—	—	—	استثمارات في صكوك إسلامية
١,٣٣٨	—	—	—	١,٣٣٨	استثمارات مالية
١,٢٣٧	١,٢٣٧	—	—	—	استثمارات عقارية
—	—	—	—	—	القرض الحسن
١,٦٠٢	١,٦٠٢	—	—	—	إستثمارات في شركات تابعة
١,١٤٢	١,١٤٠	—	١	١	حسابات جارية مكشوفة
٤٩,٨١٥	٦,٨١١	٩٧	٩١	٤٢,٨١٦	
الالتزامات:					
٣,٤٩٦	—	—	—	٣,٤٩٦	أرصدة مستحقة للبنوك والمصارف والمؤسسات المالية
٢٧,٤٦٥	—	—	—	٢٧,٤٦٥	الحسابات الجارية والودائع الأخرى
١٣,٥٩٢	٧,٦٥٨	—	٣٧٥	٥,٥٥٩	حسابات الاستثمارات المطلقة والإدخار
٤٤,٥٥٣	٧,٦٥٨	—	٣٧٥	٣٦,٥٢٠	
٥,٢٦٢	(٨٤٧)	٩٧	(٢٨٤)	٦,٢٩٦	الصافي

٤٢. توزيع الأصول والإلتزامات وكذا الإلتزامات العرضية والإرتباطات وفقاً للقطاعات الإقتصادية

٢٠٢٠م					
الإجمالي مليون ريال يمني	أفراد وأخرى مليون ريال يمني	مالي مليون ريال يمني	زراعي وسمكي مليون ريال يمني	تجاري مليون ريال يمني	صناعي مليون ريال يمني
الأصول					
٢٠,٠٢١	—	٢٠,٠٢١	—	—	—
٣٥,٧٥٣	—	٣٥,٧٥٣	—	—	—
٢,٤٦٤	١,٣٥٩	٧	—	٨٤	١٠١٤
٢٠	—	—	—	—	٢٠
١,٣٣٨	٦٤٨	١٤٠	٩١	—	٤٥٩
٩٧٩	٩٧٩	—	—	—	—
—	—	—	—	—	—
٥٠٠	—	—	—	—	٥٠٠
٧٥٦	—	—	٥	٦١١	١٤٠
الإلتزامات					
٣,٥٦٣	—	٣,٥٦٣	—	—	—
٣٨,٨٤٦	٣٤,٧٢٧	—	—	٤,١١٦	٣
١٢,٦٨٣	١٢,٣٥٣	—	١	٢٠٤	١٢٥
الإلتزامات العرضية والإرتباطات					
٢,٠٢١	٢٥٢	—	—	١,٧٦٩	—
٢,٧٢٦	١,٦٧٦	—	—	١,٠٤٧	٣

٢٠١٩م					
الإجمالي مليون ريال يمني	أفراد وأخرى مليون ريال يمني	مالي مليون ريال يمني	زراعي وسمكي مليون ريال يمني	تجاري مليون ريال يمني	صناعي مليون ريال يمني
الأصول					
١٧,٠٤١	—	١٧,٠٤١	—	—	—
٢٤,٤١٦	—	٢٤,٤١٦	—	—	—
٢,٩٢٠	٥١٤	—	—	١٩٤	٢,٢١٢
١١٩	—	—	—	—	١١٩
١,٣٣٨	٥٨٢	١٤٠	٩١	—	٥٢٥
١,٢٣٧	١,٢٣٧	—	—	—	—
—	—	—	—	—	—
١,٦٠٢	—	—	—	—	١,٦٠٢
١,١٤٢	٤٧٥	—	—	٦١٩	٤٨
الإلتزامات					
٣,٤٩٦	—	٣,٤٩٦	—	—	—
٢٧,٤٦٥	١٤,١٢٧	٧٢	١٩٤	٨,١٣١	٤,٩٤١
١٣,٥٩٢	١١,٠٣٥	١٤٤	٣٠	٢,١٧٠	٢١٣
الإلتزامات العرضية والإرتباطات					
٢,٥٨٦	١,٩٨٠	—	—	٦٠٦	—
٢,١٠٢	١٤٩	—	—	١,٩٥٣	—

٤٣ . توزيع الأصول والالتزامات وكذا الإلتزامات العرضية والإرتباطات وفقاً للموقع الجغرافي

٢٠٢٠م					
الإجمالي مليون ريال يمني	أفريقيا مليون ريال يمني	آسيا مليون ريال يمني	أوروبا مليون ريال يمني	أمريكا مليون ريال يمني	الجمهورية اليمنية مليون ريال يمني
الأصول					
٢٠,٠٢١	—	—	—	—	٢٠,٠٢١
٣٥,٧٥٣	١٣	١١,٧٤٧	٤,٤٥٠	—	١٩,٥٤٣
٢,٤٦٤	—	—	—	—	٢,٤٦٤
٢٠	—	—	—	—	٢٠
١,٣٣٨	—	—	—	—	١,٣٣٨
٩٧٩	—	—	—	—	٩٧٩
—	—	—	—	—	—
٥٠٠	—	—	—	—	٥٠٠
٧٥٦	—	—	—	—	٧٥٦
الالتزامات					
٣,٥٦٣	—	—	—	—	٣,٥٦٣
٣٨,٨٤٦	١	٩٣	٣	١٨	٣٨,٧٣١
١٢,٦٨٣	٩	٦٤	—	—	١٢,٦١٠
الإلتزامات العرضية والإرتباطات					
٢,٠٢١	—	—	—	—	٢,٠٢١
٢,٧٢٦	—	—	—	—	٢,٧٢٦

٢٠١٩م					
الإجمالي مليون ريال يمني	أفريقيا مليون ريال يمني	آسيا مليون ريال يمني	أوروبا مليون ريال يمني	أمريكا مليون ريال يمني	الجمهورية اليمنية مليون ريال يمني
الأصول					
١٧,٠٤١	—	—	—	—	١٧,٠٤١
٢٤,٤١٦	—	٣,١٧٠	٢,٠٢٢	—	١٩,٢٢٤
٢,٩٢٠	—	—	—	—	٢,٩٢٠
١١٩	—	—	—	—	١١٩
١,٣٣٨	—	—	—	—	١,٣٣٨
١,٢٣٧	—	—	—	—	١,٢٣٧
—	—	—	—	—	—
١,٦٠٢	—	—	—	—	١,٦٠٢
١,١٤٢	—	—	—	—	١,١٤٢
الالتزامات					
٣,٤٩٦	—	٢٦	—	—	٣,٤٧٠
٢٧,٤٦٥	١	١٢٢	٤	٢	٢٧,٣٣٦
١٣,٥٩٢	١	١١٥	—	٥٦	١٣,٤٢٠
الإلتزامات العرضية والإرتباطات					
٢,٥٨٦	—	—	—	—	٢,٥٨٦
٢,١٠٢	—	—	—	—	٢,١٠٢

٤٤ . مراكز العملات الأجنبية الهامة

تطبيقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني الصادرة بالمنشور رقم (٦) لسنة ١٩٩٨م فإن على المصرف وضع حدود لكل مركز عملة على حده فضلاً عن حد إجمالي لمركز العملات المختلفة مجتمعة، وبناءً عليه لا يزيد الفائض في مركز كل عملة على حده عن ١٥% من رأس مال المصرف واحتياطياته وبحيث لا يزيد الفائض في مركز العملات مجتمعة عن ٢٥% من رأس مال المصرف واحتياطياته، ويوضح الجدول التالي مراكز العملات الأجنبية الهامة في تاريخ البيانات المالية:

٣١ ديسمبر ٢٠١٩م		٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م		
النسبة المئوية إلى رأس مال المصرف واحتياطياته	فائض (عجز) ألف ريال يمني	النسبة المئوية إلى رأس مال المصرف واحتياطياته	فائض (عجز) ألف ريال يمني	
٩٠,٨٨%	٥,٦٤٤,٤٤٧	٦٩,٢٦%	٥,٣٦٥,٦٠١	دولار أمريكي
٠,٥٦%	٣٥,٠٥٨	٠,٠٢%	١,٢٩٤	يورو أوروبي
(٦٨,٩١%)	(٤,٢٧٩,٩٧٠)	(٦٠,٢٢%)	(٤,٦٦٥,٦٦٤)	ريال سعودي
(٠,٠٢%)	(١,٠٥٦)	٠,٠٣%	٢,٢٦٣	جنيه إسترليني
٢,٠٣%	١٢٦,٢٤٤	٥,٣٤%	٤١٣,٨٩٦	أخرى
٢٤,٥٥%	١,٥٢٤,٧٢٣	١٤,٤٢%	١,١١٧,٣٩٠	صافي الفائض

بلغ سعر صرف الدولار الأمريكي بحسب نشرة أسعار الصرف المصدرة من قبل البنك المركزي اليمني بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م مبلغ وقدره ٢٥٠,٢٥ مقابل الريال يمني (الدولار الأمريكي يعادل ٢٥٠,٢٥ ريال يمني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م).

٤٥ . المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة

يعتبر الطرف ذو علاقة عندما يكون له القدرة على التحكم أو ممارسة تأثير هام وجوهري أو له سيطرة مشتركة على المصرف عند اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية.

وتتمثل الأطراف ذوي العلاقة للمصرف في أعضاء مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية والشركات المملوكة لعدد من المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة، ويتعامل المصرف مع الأطراف ذوي العلاقة بنفس الأسس التي يتعامل بها مع الغير وذلك طبقاً لأحكام قانون البنوك وقواعد تعليمات البنك المركزي اليمني الصادرة بالمنشور رقم (٤) لسنة ١٩٩٩م والتي أقرت حدود للمعاملات الائتمانية مع الأطراف ذوي العلاقة وتتمثل هذه المعاملات في عمليات تمويل مرابحات وعمليات أخرى مختلفة وتدخل تلك المعاملات ضمن نشاط المصرف العادي.

وفيما يلي بيان بأرصدة هذا المعاملات في تاريخ البيانات المالية:

٢٠١٩م	٢٠٢٠م	
مليون ريال يمني	مليون ريال يمني	
٢,٦٧٧	٣,٣٦٨	حسابات جارية وودائع أخرى
٧٧٤	٦٩٧	تمويل عمليات المرابحة
٢٧٧	٧٦٥	خطابات ضمان
-	٦٨	اعتمادات مستندية
٢٠٧	٢١٧	أرصدة مدينة وأصول أخرى
٢٣٠	٢٥٧	أجور ومرتبوات الإدارة التنفيذية
٢٦	٢٧	مكافآت وبدلات أعضاء مجلس الإدارة

٤٦. الموقف الضريبي

- يخضع المصرف لضريبة الأرباح التجارية والصناعية ابتداءً من ١٧ فبراير ٢٠٠٩م نظراً لانتهاؤ فترة الإعفاء الواردة في قانون الاستثمار.
- تمت المحاسبة لكل من ضرائب الأرباح التجارية والصناعية وكذا ضرائب المرتبات والأجور للأعوام، ٢٠٠٩م، ٢٠١٠م، ٢٠١١م، ٢٠١٢م، ٢٠١٣م وتم سداد الضرائب طبقاً لنماذج الربط الإضافية الواردة من مصلحة الضرائب.
- تم تقديم الإقرار الضريبي للأعوام ٢٠١٤م، ٢٠١٥م، ٢٠١٦م في الميعاد القانوني وسداد المستحق من وقع الإقرار وتم إخطار المصرف بنماذج ربط إضافية عن تلك الأعوام وقام المصرف بسداد الضرائب من واقع نماذج الربط الإضافية.
- تم تقديم الإقرار الضريبي عن العام ٢٠١٧م و٢٠١٨م في الميعاد القانوني وسداد المستحق من واقع الإقرار لم يتم الانتهاء من الفحص من قبل مصلحة الضرائب حتى تاريخه ولم يبلغ المصرف بأي إخطارات ربط إضافية حتى تاريخه.
- تم تقديم الإقرار الضريبي عن العام ٢٠١٩م في الميعاد القانوني وسداد المستحق من واقع الإقرار ولم يتم الفحص من قبل مصلحة الضرائب حتى تاريخه ولم يبلغ المصرف بأي إخطارات ربط إضافية.

٤٧. الموقف الزكوي

- يقوم المصرف بتقديم إقراراته الزكوية سنوياً وسداد الزكاة من واقع الإقرار.
- قام المصرف بسداد الزكاة حتى نهاية عام ٢٠١٧م وذلك من واقع الإقرار الزكوي ولم يبلغ بأي إخطارات ربط إضافية من قبل مكتب الواجبات.
- تم تقديم الإقرار الزكوي لعام ٢٠١٨م وتم السداد بموجبه ولم يحصل المصرف على المخالصة النهائية.
- تم تقديم الإقرار الزكوي لعام ٢٠١٩م وتم السداد بموجبه ولم يحصل المصرف على المخالصة النهائية.

٤٨. الأحداث الجارية في الجمهورية اليمنية

نتيجة للأزمة السياسية والوضع الاقتصادي والأحداث الأمنية الجارية في الجمهورية اليمنية فإنه من الصعب على الإدارة التنبؤ بآثار هذه الأوضاع على نشاط المصرف ومركزه المالي للفترة القادمة، كما أن الإدارة مازالت مستمرة بدراسة تأثيرات هذه الأزمة على المدى القريب على المصرف وعمل الاحتياطات اللازمة لضمان الاستمرارية.

٤٩. تأثيرات وباء فيروس كورونا (كوفيد-١٩)

إن حدث انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) في مطلع العام ٢٠٢٠م وتفشيه في عدة مناطق جغرافية حول العالم مسبباً اضطرابات للأنشطة الاقتصادية والأعمال مما قد يؤثر على استثمارات ومعاملات المصرف الخارجية في حال توقف الأعمال. يعتقد المصرف أن هذا الحدث من الأحداث الواقعة بعد تاريخ البيانات المالية وغير قابل للتعديل. ونظراً لعدم وجود أي مؤشرات لتفشي فيروس كورونا (كوفيد-١٩) في الجمهورية اليمنية حتى تاريخه، ترى إدارة المصرف بأنه لا يوجد حتى الآن أي أثر جوهري أو تقدير كمي للآثار المحتملة على البيانات المالية المستقبلية في هذه المرحلة، إن الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة سيستمرون في مراقبة الوضع وتزويد أصحاب المصالح بالتطورات وفقاً لما تتطلبه الأنظمة واللوائح في حال حدوث أي تغييرات جوهرية في الظروف الحالية أو إقرار أي تعديلات في البيانات المالية للمصرف للفترات اللاحقة خلال العام الحالي ٢٠٢١م.

٥٠. اعتماد البيانات المالية

تم اعتماد البيانات المالية من قبل مجلس إدارة المصرف بتاريخ ٢٧ أبريل ٢٠٢١م وصدر القرار بعرض البيانات المالية على الجمعية العمومية للمصادقة عليها.